جامعة يحي فارس المدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية في ظل المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

من اعداد الطالب : ولدشيح جلول

تحت اشراف الاستاذ : موساوي مليكة

لجنة المناقشة

- بن عائشة نبيلة ,,رئيسا
- موساوي مليكة,,مشرفا
- اوراك حورية,,مناقشا

2019/2020

اهداء

اهدي هذا العمل الى والداي اللذان كان لهم الفضل الكبير في وصولي لما انا عليه الان فهما اللذان سهرا الليالي وتعبا لأجل ان اصل لما انا عليه الان فهما اللذان ربياني على مكارم الاخلاق و أفضلها .

وكذلك أهدي هذا العمل الى اخوتي الذين كبروا وترعرعوا معي تحت منزل وسقف واحد وكانوا دائما الى جانبي ومعي في جميع الاوقات .

كما اهدي هذا العمل الى جميع عائلتي الكبيرة أينما حلت و اينما كانت وكذلك كل من ساهم في بلوغي لما انا عليه .

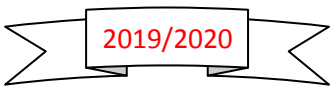
2019/2020

شكر

أتقدم بالشكر لأستاذتي المشرفة التي كان لها دور مهم في مساعدتي على اتما هذا العمل وذلك من خلال نصائحها وتوجيهاتها لي والتي لم تبخل ولو للحظة في مد يد العون مساعدتي في اكمال هذا العمل .

كما اشكر عائلتي التي ساهمت في اكمال وانجاز هذا العمل من خلال توفير كل ما يلزم وينبغي لانجاز ونجاح هذا العمل .

وكذلك اشكر كل من قام بتعليمي وتدريسي طيلة حياتي وكل من ساهم بمساعدتي في هذا العمل .



مقدمة

في اطار سعي الدولة لتلبية مختلف حاجيات المواطنين تلجا لانتهاج العديد من الاساليب والطرق لاشباع حاجات مواطنيها المتزايدة والمتجددة يوما بعد يوم , حرصا منها على تأدية واجبها على اكمل وجه من بين الاساليب المعتمدة من طرف الدولة لتلبية حاجيات مواطنيها كما ذكرنا سابقا اعتماد الدولة على الصفقات العمومية .

فالصفقات العمومية وفق تعريف المشرع الجزائري في المرسوم 247 15المؤرخ في 16 سبتمبر2015 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام, و في المادة 2 من هذا المرسوم "بأنها عقود مكتوبة تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبية حاجيات المصلحة المتعاقدة في مجال الاشغال واللوازم والخدمات والدراسات ".

ولا يمكن الشروع في اي تقديم للخدمات قبل ابرام الصفقة وتتجلى اهمية الصفقات العمومية في كونها ترتبط بالخزينة العمومية والمال العام, وكذلك كونها تهدف الى اشباع حاجيات المواطنين وخلال ابرام الصفقات العمومية يمكن ان تطرأ على سير الصفقات العمومية امور من شانها عرقلة سيرها كنشوب منازعات بين المصلحة المتعاقدة والمتعاملين المتعاقد معهم في اي مرحلة من مراحل الصفقات العمومية وفي الغالب يكون حل معظم النزاعات امام القضاء .

ولكن نظرا لأهمية الصفقات العمومية ودورها المهم والفعال المتمثل في اشباع حاجيات المواطنين وجب سير الصفقة العمومية على نحو سريع ودون اي تمال وكما نعلم لن الاجراءات امام القضاء تأخذ مدة طويلة وتكون معقدة مما من شانه التأخر في تلبية حاجيات المواطنين.

وجب اتخاذ حلول بديلة من شانها الاسراع في حل جميع الخلافات التي تظهر في الصفقة العمومية في مختلف مراحلها انتهج المشرع الجزائري اسلوب جديد هدفه ربح الوقت وتجنب اللجوء للقضاء وتعطيل حاجيات الناس لمدة الطويلة .

هذا الاسلوب هو التسوية الودية الذي له دور فعال كونها تساهم في حل النزاعات على نحو سريع على عكس القضاء الذي يتطلب مدة طويلة لفض النزاعات وبالتالي فالتسوية الودية لنزاعات الودية تساهم في عدم تعطيل الهدف من الصفقات العمومية وهو اشباع حاجيات المواطنين وكذلك الحفاظ على المال العام

اهمية الموضوع :

تتجلي اهمية هذا الموضوع كونه يدرس التسوية الودية التي تعتبر من بين أهم الحلول الذي قام المشرع الجزائري باتباعها لفض النزاعات التي تنشأ اثناء الصفقة العمومية, وتبيين مختلف الاجراءات والشروط التي يتم اتباعها من قبل المعنيين بنزاعات الصفقات العمومية وفق ما تم النص عليه قانونا وبالتالي معرفة كيف يتم تسوية نزاعات الصفقات العمومية وديا .

اسباب الدراسة :

من حيث الاسباب الذاتية تتجلي في ميلي ورغبتي في تناول هذا الموضوع كونه موضوع مهم جدا ويرتبط بالحياة اليومية لأنه يهدف لتلبية حاجيات المواطنين التي تتزايد يوما بعد يوم فالصفقات العمومية لها اهمية معتبرة في تلبية وسد جميع متطلبات المواطنين من قبل الدولة وفي شتى المجالات

اما الاسباب الموضوعية تتجلى لعدم وجود ابحاث عديدة وفقر معظم المكتبات الجزائرية لمراجع حول هذا الموضوع رغم اهميته وحاجة العديد من الباحثين في مجال الصفقات العمومية له

اهداف الدراسة :

الغاية من معالجة هذا الموضوع هو معرفة مختلف الاجراءات والقواعد التي انتهجها المشرع الجزائري في المرسوم 247 15 التي وجب على كلا طرفي النزاع اتباعها وكذلك معرفة مختلف النزاعات التي تظهر اثناء سير الصفقة العمومية وكيف يتم تسويتها وديا

المنهج المعتمد :

اثناء معالجتنا لهذه الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليلنا لنصوص قانونية

اشكالية الدراسة :

من خلال ما تناوله حول اهمية التسوية الودية في حل نزاعات الصفقات العمومية في مختلف مراحله وكما نعلم ان الصفقة العمومية تتضمن مرحلتين هما مرحلة ابرام الصفقة العمومية ومرحلة تنفيذ الصفقة العمومية من هنا نطرح الاشكال التالي :

كيف تتم التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية في كل من مرحلة من مراحل الصفقة العمومية ?وما هي الاجراءات الواجب اتباعها اثناء اتباع اسلوب التسوية الودية ? .

و للاجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم الموضوع الى فصلين الفصل الاول تحت عنوان التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية اثناء مرحلة الابرام , والفصل الثاني تحت عنوان التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية اثناء مرحلة التنفيذ

الفصل الاول :التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية

قبل التطرق للتسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية سنتكلم عن طرق ابرام الصفقة العمومية والمبادئ التي تحكم مرحلة ابرام الصفقة العمومية نظرا لأهميتها

المبحث الاول :طرق ابرام الصفقة العمومية ومبادئ ابرامها

المطلب الاول :طرق ابرام الصفقة العمومية

لابرام الصفقة العمومية تلجأ المصلحة المتعاقدة الى وسائل معينة حسب ما نص عليه المرسوم15/247 فتلجأ لطلب العروض كقاعدة عامة والتراضي كاستثناء .

الفرع الاول : طلب العروض : بالرجوع للمرسوم 15/247 نجد ان المشرع الجزائري قام بتعريف طلب العروض وتوضيح اشكال طلب العروض .

الفرع الاول :اولا :تعريف طلب العروض

تعرف المادة 40 من المرسوم 15/247طلب العروض كما يأتي : طلب العروض هو اجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية استنادا الى معايير اختيار موضوعية تعد قبل اطلاق الاجراء .

ويعلن عدم جدوى طلب العروض عندما لا يتم استلام اي عرض او عندما لا يتم الاعلان بعد تقييم العروض عن مطابقة اي عرض لموضوع الصفقة ولمحتوى دفتر الشروط أو عندما لا يمكن ضمان تمويل الحاجات [1] .

الفرع الاول :ثانيا: اشكال طلب العروض

[1] المادة 45 من المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام .الجريدة الرسمية العدد 50,بتاريخ 20 سبتمبر 2015

وفق المادة 42 من المرسوم 247 15 التي نصت على مايلي:يمكن ان يكون طلب العروض وطنيا او دوليا ويمكن ان يتم حسب احد الاشكال التالية :

طلب العروض المفتوح

طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا

طلب العروض المحدود

المسابقة[1]

من خلال نص المادة نستنتج وجود اربعة اشكال لطلب العروض ومنه سنقوم بتعريف كل شكل من اشكال طلب العروض .

ثانيا: 1 :طلب العروض المفتوح

تنص المادة 43 من المرسوم 247 15 على ما يلي:طلب العروض المفتوح هو اجراء يمكن من خلاله اي مترشح مؤهل ان يقدم تعهدا[2].

اذا يمكن للمترشح ان يشارك في طلب العروض المفتوح وذلك من خلال استجابته للشروط و الكيفيات المحددة من قبل الادارة عن طريق الاعلان وفقا للاعلان المنشور طبقا للتنظيم الجاري العمل به وعبارة العرض المفتوح لات تعني ان اي شخص يمكنه المشاركة بل تعني اي شخص يكون مؤهلا وفق الاوصاف و الكيفيات المحددة في الاعلان[3].

من التعريفين نستخلص ان طلب العروض المفتوح يتيح الفرصة للعديد من المتعهدين الذين يودون نيل الصفقة ,ولكن بشرط ان يكونوا مؤهلين للمشاركة والتأهيل هنا يكون من خلال اتباع المتعهد لجميع الشروط والكيفيات التي تضعها المصلحة المتعاقدة ,ففي حال عدم تقيد المتعهد

[1] المادة 42 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[2]المادة 43 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[3] عمار بوضياف ,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,القسم الثاني ,جسور للنشر والتوزيع سنة 2017,صفحة 198

الذي يود المشاركة في طلب العروض المفتوح بالشروط والكيفيات المنصوص عليها في الاعلان يسقط حقه في المشاركة.

ثانيا : 2: طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا

وفق نص المادة 44 من المرسوم الرئاسي 247 15 فان طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا هو اجراء يسمح فيه لكل المترشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا قبل اطلاق الاجراء بتقديم تعهد ولا يتم انتقاء قبلي للمرشحين من طرف المصلحة المتعاقدة

وتخص الشروط المؤهلة القدرات التقنية والمالية والمهنية والضرورية لتنفيذ الصفقة وتكون متناسبة مع طبيعة وتعقيد وأهمية المشروع [1].

اذا فلقبول اي متعهد وجب توفره على شروط معينة تسمى بالقدرات الدنيا وهذه الشروط هي شروط تقنية ومالية ومنية تكون معدة من قبل المصلحة المتعاقدة ,بحيث تتناسب هذه الشروط مع طبيعة وتعقيد وأهمية المشروع وكذلك في حالة طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا لا يمكن للمصلحة المتعاقدة بان تقوم بأي اختيار قبلي.

ثانيا : 3:طلب العروض المحدود

وفق نص المادة 45 من المرسوم 247 15 فان طلب العروض المحدود هو اجراء لاستشارة انتقائية يكون المترشحين الذين تم انتقاؤهم الاولى من قبل مدعوين وحدهم لتقديم تعهد .

يمكن للمصلحة المتعاقدة ان تحدد في دفتر الشروط العدد الاقصى للمرشحين الذين ستتم دعوتهم لتقديم تعهد بعد انتقاء اولي بخمسة منهم .

وتنفذ المصلحة المتعاقدة الانتقاء الاولي لاختيار المترشحين لإجراء المنافسة عندما يتعلق الامر بالدراسات او بالعمليات المعقدة و او ذات الاهمية الخاصة .

ويجرى اللجوء الى طلب العروض المحدود عند تسلم العروض التقنية اما على مرحلتين وفق المادة 46 من نفس المرسوم او وفقا لمرحلة واحدة .

ا على مرحلة واحدة :

[1] المادة 44 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

عندما يطلق الاجراء على اساس مواصفات تقنية مفصلة بالرجوع لعدة مقاييس و او نجاعة يتعين بلوغها او متطلبات وظيفية .

ب على مرحلتين :

استثناء عندما يطلق الاجراء على اساس وظيفي اذا لم تكن المصلحة المتعاقدة قادرة على تحديد الوسائل التقنية لتلبية حاجياتها حتى بصفقة دراسات .

كما يمكن المصلحة المتعاقدة القيام باستشارات مباشرة للمتعاملين الاقتصاديين المؤهلين والمسجلين في قائمة مفتوحة تعدها المصلحة المتعاقدة على اساس انتقاء اولي بمناسبة انجاز عملية دراسات او هندسة مركبة او ذات اهمية خاصة و او عمليات اقتناء لوازم خاصة ذات طابع تكراري وفي هذه الحالة يجب تجديد الانتقاء الاولي كل ثلاث سنوات .

ويجب ان يتم النص على كيفيات الانتقاء الاولي والاستشارة في اطار طلب العروض المحدود في دفتر الشروط ط.

تحديد قائمة المشاريع التي يمكن ان تكون موضوع طلب العروض المحدود بموجب مقرر من مسؤول الهيئة العمومية او الوزير المعني بعد اخذ رأي لجنة الصفقات للهيئة العمومية او الجنة القطاعية للصفقات حسب الحالة .

توضح كيفيات تطبيق احكام هذه المادة عند الحاجة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .[1]

كما نتص المادة 46 من ذات المرسوم على انه في حالة طلب العروض على مرحلتين تتم دعوة المترشحين الذي جرى انتقاؤهم الاولي طبقا لأحكام المادة 45 في مرحلة اولى برسالة استشارة الى تقديم عرض تقني اولى دون عرض مالي .

ويمكن لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض فيما يخص العروض التي تؤهل مطابقة لدفتر الشروط ان تطلب كتابيا بواسطة المصلحة المتعاقدة تقديم توضيحات او تفصيلات بشان عروضهم .

[1] المادة 45 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

ويمكن تنظيم اجتماعات لتوضيح الجوانب التقنية لعروض المرشحين عند الضرورة من طرف المصلحة المتعاقدة بحضور اعضاء لجنة تقييم العروض الموسعة عند الاقتضاء الى تعيين خبراء يتم تعينهم خصيصا لهذا الغرض ويجب ان تحرر محاضر لهذه الاجتماعات يوقعها جميع الاعضاء الحاضرين .

يجب ان لا تؤدي طلبات تقديم التوضيحات و التفصيلات الى تعديل العروض بصفة اساسية

تكون الاجوبة المكتوبة للمرشحين على طلبات التوضيحات والتفصيلات ومحتوى محاضر الاجتماعات جزءا لا يتجزأ من عروضهم .

ولا يجوز الكشف عن اي معلومة تتعلق بمحتوى عرض مرشح من المرشحين

وتقترح لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض .على اثر هذه المرحلة .على المصلحة المتعاقدة اقصاء عروض المرشحين الذين لا يستوفون متطلبات البرنامج الوظيفي و/ او المواصفات التقنية المنصوص عليها في دفتر الشروط.

لايدعى الا المرشحون الذين جرى اعلان مطابقة عروضهم التقنية الاولية للقيام في مرحلة ثانية بتقديم عرض تقني نهائي وعرض مالي على اساس دفتر شروط معدل عند الضرورة ومؤشر عليه من قبل لجنة الصفقات المختصة على اثر تقديم التوضيحات المطلوبة اثناء المرحلة الاولى .

ويمكن ان تدفع المصلحة المتعاقدة اتعابا للمرشحين .تمثل اجرة مهمة التصميم حسب نسب وكيفيات تحدد بموجب قرار مشتركين مسؤول الهيئة العمومية او الوزير المعني والوزير المكلف بالمالية.

يجب ان لا ترد اي معلومة تتعلق بمبلغ العرض المالي في أظرفة العروض التقنية تحت طائلة رفض هذه العروض [1].

ثانيا : 4:المسابقة

هي اجراء يضع رجال الفن في منافسة لاختيار بعد راي لجنة التحكيم المذكورة في المادة 48 ادناه .مخطط او مشروع مصمم استجابة لبرنامج اعده صاحب المشروع فصد انجاز عملية

[1] المادة 46 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

تشتمل على جوانب تقنية او اقتصادية او جمالية او فنية خاصة قبل منح الصفقة لأحد الفائزين بالمسابقة .

وتمنح الصفقة بعد المفاوضات للفائز بالمسابقة الذي قدم احسن عرض من الناحية الاقتصادية

تلجا المصلحة المتعاقدة الى اجراء المسابقة لاسيما في مجال تهيئة الاقليم والتعمير والهندسة المعمارية والهندسة .او معالجة المعلومات .

ولا تبرم صفقة الاشراف على انجاز اشغال وجوبا عن طريق المسابقة اذا:

لم يتجاوز مبلغها الحد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة 13 من هذا المرسوم .

يتعلق موضوعها بالتدخل في مبنى قائم او منشاة بنية تحتية او التي لا تحتوي على مهام تصميم

ومهما يكن من امر يتم تعيين لجنة التحكيم كما هي معرفة في المادة 48 ادناه لتبدي رايها في اختيار المخطط او المشروع .

توضح كيفيات تطبيق احكام هذه المادة .عند الحاجة .بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .[1]

تكون المسابقة محدودة او مفتوحة مع اشتراط قدرات دنيا

وتكون مسابقة الاشراف على الانجاز محدودة وجوبا .

يجب ان يشتمل دفتر شروط المسابقة على برنامج ونظام للمسابقة .و بالاضافة الى ذلك .يجب ان ينص دفتر الشروط على كيفيات الانتقاء الاولي عند الاقتضاء وتنظيم المسابقة .

يجب ان يحدد دفتر الشروط المتعلق بمسابقة تخص مشروع انجاز اشغال الغلاف المالي التقديري للأشغال

في اطار مسابقة محدودة يدعى المرشحون في مرحلة اولى الى تقديم اظرفة ملفات الترشيحات فقط وبعد فتح اظرفة ملفات الترشيحات وتقييمها لا يدعى الى تقديم أظرفة العرض التقني والخدمات العرض المالي الا المرشحون الذين جرى انتقاؤهم الاولي .

[1] المادة47 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

يمكن المصلحة المتعاقدة ان تحدد في دفتر الشروط العدد الاقصى للمرشحين الذين ستتم دعوتهم لتقديم تعهد. بعد انتقاء اولي .بخمسة منهم .

ويتم اعلان عدم جدوى المسابقة .حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 40 من هذا المرسوم وفي هذه الحالة .يمكن المصلحة المتعاقدة اللجوء الى التراضي .بعد الاستشارة في ظل احترام احكام هذه المادة .

يتم تقييم خدمات المسابقة من طرف لجنة تحكيم تتكون من اعضاء مؤهلين في الميدان المعني ومستقلين عن المرشحين .

تحدد تشكيلة لجنة التحكيم بموجب مقرر من مسؤول الهيئة العمومية او الوزيراو الوالي او رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني .

يمنح اعضاء لجان تحكيم المسابقات تعويضات .حسب نسب وكيفيات تحدد بموجب مرسوم تنفيذي .

يتعين على المصلحة المتعاقدة ضمان اغفال أظرفة خدمات المسابقة قبل ارسالها الى رئيس لجنة التحكيم .ويجب ضمان اغفال هذه الأظرفة الى غاية التوقيع على محضر لجنة التحكيم .

ويرسل رئيس لجنة التحكيم محضر الجلسة .مرفقا برأي معلل يبرز عند الاحتمال ضرورة توضيح بعض الجوانب المرتبطة بالخدمات .الى المصلحة المتعاقدة .

وفي حالة ما اذا ابرزت لجنة التحكيم ضرورة توضيح بعض جوانب الخدمات .فانه يتعين على المصلحة المتعاقدة ان تخطر الفائز او الفائزين المعنيين كتابيا .لتقديم التوضيحات المطلوبة .وتكون الاجوبة المكتوبة جزءا لايتجزأ من عروضهم .

يجب ان لا ترد اي معلومة تتعلق بمبلغ العرض المالي في أظرفة الخدمات .ولا في اظرفة العروض التقنية .تحت طائلة رفض هذه العروض .

يمكن ان تدفع المصلحة المتعاقدة منحا للفائز او الفائزين في المسابقة طبقا لاقتراحات لجنة التحكيم .حسب نسب وكيفيات تحدد بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالسكن والوزير المكلف بالمالية .بالنسبة لمشاريع الانجاز المباني .أما بالنسبة للمشاريع الاخرى .فتحدد نسب

وكيفيات دفع المنح بموجب قرار مشترك بين مسؤول الهيئة العمومية او الوزير المعني والوزير المكلف بالمالية .المادة 48 قانون الصفقات العمومية [1].

الفرع الثاني :التراضي

الفرع الثاني :أ: التراضي البسيط

التراضي البسيط تلجا المصلحة المتعاقدة للتراضي البسيط في الحالات التالية :

1 :عندما لا يمكن تنفيذ الخدمات الا على يد متعامل اقتصادي وحيد يحتل وضعية احتكارية .او لحماية حقوق حصرية او لاعتبارات تقنية او لاعتبارات ثقافية وفنية .وتوضح الخدمات المعنية بالاعتبارات الثقافية والفنية بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية .

2 : في حالة الاستعجال الملح المعلل بوجود خطر يهدد استثمارا أو ملكا للمصلحة المتعاقدة أو الامن العمومي أو بخطر داهم يتعرض له ملك او استثمار قد تجسد في الميدان .ولا يسعه التكيف مع أجال اجراءات ابرام الصفقات العمومية .بشرط انه لم يكن في وسع المصلحة المتعاقدة توقع الظروف المسببة لحالة الاستعجال .وان لا تكون نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها .

3 : في حالة تموين مستعجل مخصص لضمان توفير حاجات السكان الاساسية .بشرط ان الظروف التي استوجبت الاستعجال لم تكن متوقعة من المصلحة المتعاقدة ولم تكن نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها .

4 : عندما يتعلق الامر بمشروع ذي اولوية وذي أهمية وطنية يكتسي طابعا استعجاليا .بشرط ان الظروف التي استوجبت هذا الاستعجال لم تكن متوقعة من المصلحة المتعاقدة .ولم تكن نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها .وفي هذه الاحالة يخضع اللجوء الى هذه الطريقة الاستثنائية لابرام الصفقات الى الموافقة المسبقة من مجلس الوزراء .اذا كان مبلغ الصفقة يساوي او يفوق مبلغ عشرة ملايين دينار 10.000.000 دج . والى الموافقة المسبقة اثناء اجتماع الحكومة اذا كان مبلغ الصفقة يقل عن المبلغ السالف الذكر .

[1] المادة48 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

5 : عندما يتعلق الامر بترقية الانتاج و أو الأداة الوطنية للانتاج .وفي هذه الحالة .يجب ان يخضع اللجوء الى هذه الطريقة الاستثنائية في ابرام الصفقات الى الموافقة المسبقة من مجلس الوزراء اذا كان مبلغ الصفقة يساوي أو يفوق عشرة ملايين دينار 10.000.000دج .والى الموافقة المسبقة اثناء اجتماع الحكومة اذا كان مبلغ الصفقة يقل عن المبلغ السالف الذكر.

6 : عندما يمنح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة العمومية .أو عندما تنجز هذه المؤسسة كل نشاطها مع الهيئات او الادارات العمومية .ذات الطابع الاداري .

تحدد كيفيات تطبيق احكام هذه المادة .عند الحاجة .بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .المادة 49قانون الصفقات العمومية [1]

يجب على المصلحة المتعاقدة في اطار التراضي البسيط.ان :

تحدد حاجاتها في ظل احترام احكام المادة 27أعلاه.الا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في هذا المرسوم .

تتأكد من قدرات المتعامل الاقتصادي .كما هي محددة في المادة 54 من هذا المرسوم.

تختار متعاملا اقتصاديا يقدم عرضا له مزايا من الناحية الاقتصادية .كما هي محددة في المادة 72 من هذا المرسوم .

تنظم المفاوضات حسب الشروط المنصوص عليها عليها في الفقرة 6 من المادة 52 ادناه .

تؤسس المفاوضات المتعلقة بالعرض المالي على اسعار مرجعية .المادة 50قانون الصفقات العمومية [2]

الفرع الثاني :ب: التراضي بعد الاستشارة

تلجأ المصلحة المتعاقدة الى التراضي بعد الاستشارة في الحالات الاتية :

1:عندما يعلن عدم جدوى طلب العروض للمرة الثانية .

[1] المادة49 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[2] المادة50 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

2:في حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات والخد مات الخاصة التي لا تستلزم طبيعتها اللجوء الى طلب عروض .وتحدد خصوصية هذه الصفقات بموضوعها أو بضعف مستوى المنافسة أو بالطابع السري للخدمات.

3:في حالة صفقات الاشغال التابعة مباشرة للمؤسسات العمومية السيادية في الدولة .

4:في حالة الصفقات الممنوحة التي كانت محل فسخ .وكانت طبيعتها لا تتلائم مع أجال طلب عروض جديد.

5:في حالة العمليات المنجزة .في اطار استراتيجية التعاون الحكومي .أو في اطار اتفاقيات نائية تتعلق بالتمويلات الامتيازية وتحويل الديون الى مشاريع تنموية أوهبات .عندما تنص اتفاقيات التمويل المذكورة على ذلك.وفي هذه الحالة .يمكن المصلحة المتعاقدة أن تحصر الاستشارة في مؤسسات البلد المعني فقط في الحالة الاولى أو البلد المقدم للأموال في الحالات الاخرى.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عند الحاجة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية[1].

تستشير المصلحة المتعاقدة المؤسسات التي شاركت في طلب العروض برسالة استشارة .وبنفس دفتر الشروط .باستثناء الاحكام الخاصة بطلب العروض ويمكن المصلحة المتعاقدة تقليص مدة تحضير العروض .

ولا يخضع دفتر الشروط لدراسة لجنة الصفقات العمومية .

واذا قررت المصلحة المتعاقدة استشارة مؤسسات لم تشارك في طلب العروض فانه يجب عليها نشر الاعلان عن الاستشارة حسب الاشكال المنصوص عليها في هذا المرسوم .وتستعمل المصلحة المتعاقدة نفس دفتر الشروط باستثناء الاحكام الخاصة بطلب العروض.

واذا تحتم على المصلحة المتعاقدة تعديل بعض أحكام دفتر الشروط التي تمس شروط المنافسة .فانه يجب عليها تقديمه لدراسة لجنة الصفقات العمومية المختصة و اطلاق طلب عروض جديد.

تحدد قائمة الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة والأشغال المذكورة في المطتين 2و3 من المادة 51 أعلاه .بموجب مقرر من سلطة الهيئة العمومية السيادية للدولة أو مسؤول الهيئة

[1] المادة51 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

العمومية أو الوزير المعني .بعد أخذ رأي لجنة الصفقات للهيئة العمومية أو اللجنة القطاعية للصفقات .حسب الحالة .

يتم لجوء المصلحة المتعاقدة الى التراضي بعد الاستشارة في الحالات المنصوص عليها في المطات 2 و3و4و5 من المادة 51 أعلاه .بسالة استشارة على اساس دفتر يخضع قبل الشروع في الاجراء.لتأشيرة لجنة الصفقات المختصة .

وفيما يخص العروض التي تستجيب لحاجت المصلحة المتعاقدة والتي تكون مطابقة بصفة جوهرية للمقتضيات التقنية والمالية المنصوص عليها في دفتر الشروط. فانه يمكن لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض أن تطلب بواسطة المتعاقدة كتابيا من المتعامليين الاقتصاديين الذين تمت استشارتهم توضيحات أو تفصيلات بشان عروضهم كما يمكنها ان تطلب منهم استكمال عروضهم .ويمكن المصلحة المتعاقدة ان تتفاوض حول شروط تنفيذ الصفقة . وتجرى المفاوضات من طرف لجنة يتم تعينها وترأسها المصلحة المتعاقدة .في ظل احترام الاحكام المنصوص عليها في المادة 5 من هذا المرسوم .

ويجب على المصلحة المتعاقدة السهر على ضمان امكانية تتبع أطوار المفاوضات في محضر.

عندما تلجا المصلحة المتعاقدة مباشرة للتراضي بعد الاستشارة ولاتستلم أي عرض أو أنه لايمكن .بعد تقييم العروض المستلمة .اختيار اي عرض .تعلن عدم جدوى الاجراء .

يجب ان يكون المنح المؤقت للصفقة موضوع نشر حسب الشروط المحددة في المادة 65

وفي حالة الخدمات التي تنفذ في الخارج أو تلك التي تكتسي طابعا سريا,يعوض اعلان المنح المؤقت للصفقة بمراسلة المتعاملين الاقتصاديين الذين تمت استشارتهم

يمكن المتعهد الذي تم استشارته وعارض اختيار المصلحة المتعاقدة أ، يرفع طعنا حسب الشروط المحددة في المادة 82 من هذا المرسوم.

ولأخذ خصوصية بعض الصفقات بعين الاعتبار ,ولاسيما منها تلك التي تنفذ في الخارج والتي تبرم مع الفنانين أو ومع المؤسسات المصغرة,حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 87 أدناه,فانه يمكن للمصلحة المتعاقد تكييف محتوى الملف الاداري المطلوب من المتعاملين الاقتصاديين الذين تمت استشارتهم .

اذا استشارت المصلحة المتعاقدة المتعاملين الاقتصاديين مباشرة ,فانه يجب عليها الرجوع لبطاقتيها المعدة طبقا لاحكام المادة 58 أدناه .[1]

المطلب الثاني :مبادئ ابرام الصفقة العمومية الصفقات العمومية

بالرجوع للمادة من المادة 5من المرسوم الرئاسي 15/247 نجد مايلي :

لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام ,يجب ان تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الاجراءات ,ضمن احترام أحكام هذا المرسوم .[2]

منه نستنتج ان وجب اتباع في اي صفقة عمومية مجموعة من المبادئ لضمان نجاعة الصفقات العمومية وتتمثل في حرية الوصول للطلبات العمومية وذلك المساواة في المعاملة بين المترشحين دون اي تمييز ,وان تكون الاجراءات شفافة وواضحة .

الفرع الاول : مبدأ المنافسة

يقصد بحرية المنافسة في الصفقات العمومية ,فتح الباب لكل من تتوفر فيه الشروط القانونية من أشخاص طبيعية أو معنوية خاصة ,للخوض بكل حرية من أجل الافضل ودون تاثير خارجي من الاجل الحصول على الصفقة [3] .

تعريف مبدأ المنافسة :

المنافسة لغة هي الرغبة في الشيء والانفراد والغلبة عليه ,أما اصطلحا فالمقصود بها هي وضع العديد من المؤسسات المتميزة في وضع التنافس بصدد عرض نفس المنتج السلعي أو الخدمي في سوق واحدة لاجل تلبية الحاجات ذاتها ,بشرط ان تكن لكل مؤسسة نفس الحظ من الربح والخسارة وكذلك تعرف على انها تعدد الممارسين في سوق واحدة انفس النشاط

[1] المادة52 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[2] المادة 5 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[3] فارة سماح ,الملتقى الوطني قانون المنافسة بين تحرير المبادر وضبط السوق, مداخلة بعنوان تفعيل مبدأ المنافسة قراءة في قانون الصفقات, جامعة قالمة صفحة 2

الاقتصادي دون تقييدهم وبذلك تتحقق كلما كان عدد البائعين كثر وأحرار لان اساس المنافسة هو الحرية .

وقد قام جانب من الفقه الى تعريف المنافسة انطلاقا من عكسها فعكس المنافسة هو الاحتكار والذي يعرف بأنه امتياز حصري تتمتع به الدولة أو المؤسسة أو الشخص الصانع والبائع لشيء, يقوم باستغلال عمل أو مصلحة معينة ,ويميز بين نوعين من الاحتكار احتكار قانوني الذي يسمح باقتصار الاستغلال على مؤسسة محددة عادة ما تكون مؤسسة عمومية او خاصة بمقتضى نص قانوني اما الثاني فهو الاحتكار الواقعي ونقصد به الوضع الاقتصادي الذي يلغي كل منافسة ويقصد به امتياز حصري لصناعة و بيع سلع او استثمار بعض الخدمات أو اشغال بعض الوظائف مؤديا الى احتكارات قانونية محررة في النصوص[1] .
وكذلك يعرف مبدأ المنافسة بأنه افساح المجال لجميع الافراد و الاشخاص المهتمين بأمر المناقصات والمزايدات العامة المتحققة فيهم جميع الشروط.

ومن بين ما يقتضيه هذا المبدأ اعطاء الحق لجميع المقاولين أو الموردين أن يقوموا بتقديم عطاءاتهم بقصد التعاقد مع احدهم وفق الشروط التي تتضمنها وتحددها المصلحة المتعاقدة [2] .
ويقترن مبدأ اللجوء الى المنافسة بمجال الصفقات العمومية اقترانا واضحا فنجاع الطلبات العمومية تعتبر اللجوء الى المنافسة من الشروط الاساسية لنجاحها ,فالمنافسة تمكن الادارة من استخدام الموارد العمومية استخداما رشيدا وعقلانيا نظرا لما تمنحه من تنوع في العروض وهذا ما يضفي على طلباتها قدرا من الشفافية والنزاهة[3] .

مما سبق نستنتج ان مبدأ المنافسة هو مبدأ يقتضي معاملة جميع الاشخاص نفس المعاملة دون اي تمييز او محاباة وفق ما تم النص عليه قانونا ففي بعض الاحيان يشترط توفر أمور معينة لكي يتم تطبيق مبدأ المنافسة فعل سبيل المثال عند قيام شخص بالتقدم لنيل وظيفة معينة يشترط توفر

[1] دمبري خليفة اليات تطبيق مبدأ المنافسة في مجال الصفقات العمومية ,مذكر ماستر ,جامع محمد بوضياف المسيلة,سنة 2014/2015,صفحة 21

[2] قتال نسيمة,مبدأ الشفافية في ابرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 15/247,مذكر ماستر,جامعة اكلي محند لحاج البويرة,سنة 2017/2018,صفحة 11
[3] بوزيد بن محمود,تقدير مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية المبرم باسلوب التراضي بعد الاستشارة,مجلة الاجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية,المجلد 7,العدد6 السنة 2018, صفحة193

مستوى معين فمن يتوفر لديهم هذا الشرط يجب معاملتهم دون اي تمييز فأي تمييز بين المتعاملين الاقتصاديين وتفضيل بعضهم على بعض من شأنه خلق توتر بينهم وامكانية نشوء نزاعات بينهم .

وهذا ماتم النص عليه في المادة 5 من المرسوم الرئاسي 15/247 بانه من مبادئ نجاعة الصفقات هي حرية الوصول للطلبات العمومية ,وبالتالي فتح المنافسة امام جميع من تتوفر لديهم الشروط التي تم وضعها من قبل المصلحة المتعاقدة وعدم التمييز والتفرقة فلايجوز للمصلحة المتعاقدة رفض اي شخص تتوفر فيه الشروط المطلوبة .

الفرع الثاني : مبدأ المساواة :

مبدأ المساواة مفاده انه يجب على الجهة الادارية التعامل مع جميع المتناقصين على قدم المساواة من حيث الشروط المطلوبة ,والمواعيد و الاجراءات المقررة دون اي تمييز او تفريق بينهم ,وهذا المبدأ تم الاقرار عليه في الدستور الجزائري لسنة 1996 في مادته 29 منه "كل المواطنين سواسية امام القانون وكذا المادة 31 منه[1] .

وتكون المساواة في معاملة المترشحين من خلال الاعتماد وتوضيح القدرات التقنية والمالية والتجارية والتي يقوم ويبنى عليها التنافس بكل موضوعية ,مع تجنب واستبعاد أي تمييز ترفقة ويكون ذلك من خلال منح الفرصة وفتح الباب امام جميع المشاركين والذذين توفرت فيهم هذه الشروط, وكون المشرع وضع شرط السيرة والسلوك الحسن لدى المترشحين فهذا لايمس بالمبدا,لكنه يقوم بالتشجيع على النزاهة والتمتع بالمسؤولية لدى المتعاملين.

كما أن اعطاء الاولوية للمنتوج الوطني ولمؤسسات وطنية يعتبر ويعد منطقا في اي دولة ذات سيادة لاجل عدم طغيان المنتوج الاجنبي وبالتالي ضياع المنتوج الوطني, فما فائدة تطبيق مبدأ المساواة اذا كان ذلك سيؤدي وينتج عنه الحاق الاذى بالاقتصاد الوطني والذي تسعى الدولة الى بنائه وتعزيز ركائزه بحيث يعتبر المنتوج الوطني احد اهم ركائزه[2] .

ويعتبر مبدأ المساواة المبدأ الاساسي الذي يحكم القانون بصفة عامة فالمساواة أمام الادارة والمرفق العمومي ما هي الا نتيجة على المستوى الاداري للمبدأ العام المتمثل في المساواة أمام القانون .

---

[1] داودي نورة ,ضمانات الصفقات العمومية في مرحلتي الابرام والتنفيذ,جامعة اكلي محند او لحاج البويرة,مذكرة ماستر,سنة 2014/2015,صفحة 18

[2] فارة سماح تفعيل مبدا المافسة قراءة في الصفقات العمومية,مرجع سابق ,صفحة 14

فمؤدى ومحتوى مبدأ المساواة عدم جواز التمييز بين المواطنين على أساس الجنس او العرق أو الدين أو الافكار السياسية,وينبغي معاملة على قدم المساواة بعضهم لبعض ,ويجب على القانون اعطاء حظوظ متساوية لجميع المترشحين ,ولهذا فان المساواة أمام الادارة والمرفق العمومي ما هي الا نتيجة لتطبيق مبدأ المساواة في الادارة ,ويقصد بالمساواة امام المرفق العمومي أن يقوم المرفق العمومي بتقديم خدماته بالتساوي بين جميع المنتفعين من خدماته ودون أي تفرقة بينهم .[1]

وهذا المبدأ يعتبر مكمل لمبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية ,ومضمون هذا المبدأ وقوف المصلحة المتعاقدة حيال الطلبات العمومية والعروض المقدمة موقف الحياد فلا يجوز لها كأصل عام التفضيل والتمييز بين العرضين الا ضمن الاطر القانونية .

فمبدأ المساواة في معاملة المترشحين يعبتر من أهم مبادئ القانون ,وذلك في المادة 7 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذلك هو ثابت في النظم الدستورية والقانونية ومكرس أمام القضاء الوطني والدولي ,ويكرس أمام الادارة في مساواة المنتفعين من خدمات المرفق العام ويكرس أيضا في الالتحاق بالوظائف العامة وتحمل الاعباء العامة من خدمة وطنية ومن ضرائب ورسوم جدر الاشارة الى ان مبدا المساواة في معاملة المرشحين في الصفقات العمومية لا يتم العمل به بصفة مطلقة بل توجد عليه استثناءات تم ذكرها في المرسوم 15/247 [2].

يمنح هامش للأفضلية بنسبة خمسة وعشرين في المائة (25%),للمنتجات ذات المنشأ الجزائري و/أو للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري ,التي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون,فيما يخص جميع أنواع الصفقات المذكورة في المادة 29 أعلاه.

وتخضع الاستفادة من هذا الهامش ,في حالة ما اذا كان المتعهد تجمعا يتكون من مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري ,كما هو محدد في الفقرة السابقة,ومؤسسات أجنبية ,الى تبرير الحصص التي تحوزها المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والمؤسسات الاجنبية ,من حيث الاعمال التي يتعين انجازها ومبالغها .

[1] خلاف صليحة,مبدأ المساواة في تنظيم الصفقات العمومية الجزائري,جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,مذكرة ماجيستير,سنة 2012/2013,صفحة 11

[2] د,دراج عبد الوهاب,د نادية ظريفي,دور اعمال المنافسة في مرحلة تكوين الصفقة في الحفاظ عل المال العام من خلال المرسوم15/247,مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ,العدد العاشر جوان 2018,المجلد الاول,صفحة16

يجب ان يحدد ملف استشارة المؤسسات بوضوح الافضلية الممنوحة والطريقة المتبعة لتقييم ومقارنة العروض لتطبيق هذه الافضلية

تحدد كيفيات تطبيق احكام هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية [1] .

مما سبق نستنتج أن مبدأ المساواة مبدأ جد مهم تحرص م خلاله المصلحة المتعاقدة على ضمان سير الصفقة دون اي مشاكل وبرضى جميع المتعاملين الاقتصاديين بحيث بتكريس مبدأ المساواة يوضع جميع المتعاملين في كفة واحدة وبالتالي تسير الصفقة على احسن ما يرام .

الفرع الثالث :مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية

لدى كل المتعاملين الاقتصاديين حق الوصول للطلب العمومي ما معناه فتح مجال الاستثمار العمومي فالمقصود بمبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية تمكين أي متعامل اقتصادي تتوفر فيه الشروط المعلن عنها في اجراءات الصفقة ومن حقه التنافس لأجل الظفر ونيل هذه الصفقة .

تعريف مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية :

هو فتح و افساح المجال أمام التزاحم الشريف لكل من يود الاشتراك في المناقصة ,فيتم معاملة المتنافسين على قدم المساواة وعدم جواز اعطاء ميزة لم تعط لأقرانه او على حسابهم .

والملاحظ في المرسوم الجديد المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية 15/247 انه تم استبدال مصطلح المناقصة بمصطلح طلب العروض ,وهذا الاخير اي مصطلح طلب العروض هو المصطلح الاصح لان التنظيمات السابقة للصفقات العمومية كانت تقوم بترجمة مصطلح le apelle de oe offre بأنه مناقصة وهو خطا والأصح هو طلب العروض .

أساس مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية

مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية يرتكز على مبدأ دستوري مهم تم تكريسه في دستور 1996 المعدل والمتمم وهو مبدأ حرية التجارة والاستثمار,وتم تكريس هذا المبدأ من قبل المؤسس الدستوري الجزائري لأجل تخفيف حدة الازمات الاقتصادية المتكررة في الجزائر .

نسبية مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية

يعتمد ويتضمن مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية على المنافسة الحرة,الا ان هذا المبدأ لا يعتبر مطلق بحيث توجد سلطات للمصلحة المتعاقدة من شأنها تضييق مجال الانفتاح على

[1] المادة 83,المرسوم15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

المنافسة وتتجلى هذه السلطة في حرمان بعض المتعهدين ومنعهم من دخول المنافسة وذلك نظرا لأسباب مرتبطة بتدني أهليتهم الفنية ,او ان تكون للمتعامل الاقتصادي سوابق كأن يقوم بالغش والتلاعب من قبل ,ومن جهة أخرى أثبتت التجارب أن الشكل المعتاد الذي يكون فيه الباب مفتوحا لجميع من تتوفر وتستوفى فيه شروط المشاركة , وهذا يجدي في بعض الصفقات التي لا تستلزم فنيات معقدة وبالتالي لا تشترط متعهدين أصحاب كفاءات عالية من درجات الكفاءة الفنية , الا انه لا يصبح مجديا في بعض الصفقات ذات الطبيعة الفنية المعقدة وتتناقض مع فتحها امام جميع المتعهدين [1] .

اذا مما سبق فمبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية مبدا جد مهم كونه يقوم بفتح المجال لجميع المتعاملين المتعاقدين وبالتالي زيادة العروض من قبل المتعهدين الا ان هذا المبدأ لا يعتبر مطلق ففي بعض الحالات يصبح نسبي ويستثنى بعض المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة نظرا لاشتراط المصلحة المتعاقدة كفاءات معينة وكل من لا تتوفر فيهم هذه الكفاءات لا يحق لهم الدخول والمشاركة لنيل والفوز بالصفقة العمومية .

الفرع الرابع :مبدأ شفافية الاجراءات

يعتبر مبدأ الشفافية في أعمال الادارة من المبادئ الاساسية والتي تكون مكرسة من قبل انظمة الدول المتقدمة ,فلا احد ينكر ان الشفافية في جميع أعمال الادارة وما تقوم به يعتبر النهج والطريق الصحيح لأجل تحقيق التنمية و الاصلاح.

فالشفافية في أعمال الادارة معناها شفافية الاجراءات وضرورة اطلاع الجمهور على السياسات العامة التي تقوم ادارة الدولة باتباعها وذلك من قبل موظفيها الممثلين لها,وتعتبر الصفقات العمومية من اهم المجالات التي يسلتزم ويتطلب فيها وفي تنظيمها ضرورة ضبطها بقواعد لضمان نجاعتها من جهة, وتجنيبها ووقايتها لمخاطر الفساد من جهة أخرى وذلك من خلال تطبيق مجموعة من المبادئ كمبدأ الشفافية ,المنافسة الشريفة,والمساواة بين المتعاملين لتجنب الفساد بكل صوره [2] .

ان مبدأ الشفافية هو من المبادئ الاساسية التي تم تكريسها في المرسوم الجديد 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ,لأجل الاستعمال الحسن للأموال العمومية ,ويعتبر اجراء

[1] د,دراج عبد الوهاب,د,نادية ظريفي,دور اعمال المنافسة في مرحلة تكوين الصفقة العمومية في الحفاظ على المال العام من خلال المرسوم الرئاسي 15/247,مرجع سابق صفحة 15

[2] امنة شرقي ,تكريس مبدأ الشفافية في اطار الصفقات العمومية ومحاربة جرائمها,جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,مذكرة ماستر,سنة 2016/2017,صفحة 1

المنح المؤقت الية من اليات اضفاء الشفافية على الصفقة من خلال انتقاء المتعامل المتعاقد الاكثر قدرة من الناحية المالية والتقنية من خلال القيام بنشر المنح المؤقت للصفقة لكي يتم الاطلاع عليه من قبل المتعهدين الاخرين و امكانية الطعن فيه امام الجهات المختصة سواءا الادارية أو القضائية,لاسيما في حالة الاخلال بالتزامات الاشهار والمنافسة التي تخضع لها عملية ابرام الصفقات العمومية[1] .

ويقصد كذلك بمبدأ الشفافية هو قيام اجراءات ابرام الصفقات العمومية على الوضوح وابتعادها عن كل غموض يمكن ان يصاحبها او يعتريها ,لذا وجب ان تتجنب وتبتعد الادارة المعنية اثناء القيام باجراءات الصفقات العمومية اي تمييز وترتكز على اعطاء أهمية للمعلومة والمنافسة الشريفة بين المرشحين للصفقة العمومية .

وبالعودة للمرسوم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد وكافحته وفي مادته 9 منه نجد ان اول التزام يقع على عاتق الادارة لأجل ارساء وتحقيق مبدأ الشفافية في الصفقة العمومية يتجسد في علانية المعلومات المتعلقة بالصفقة العمومية حيث جاء في المادة 9 من المرسوم السابق ذكره ما يلي :

يجب أن تؤسس الاجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية ,ويجب ن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص :

علانية المعلومات المتعلقة باجراءات الصفقات العمومية ....."[2] .

ويعد هذا المبدأ حتمية أساسية وجب على الادارة المتعاقدة تكريسه عبر مختلف مراحل الصفقة العمومية, فهذا المبدأ يعد الية من اليات الحكم الراشد وله أهمية بالغة في تجسيد المبادئ السابق ذكرها,فاهم ما جاء به القانون 12/08 المعدل والمتمم للأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة هو خضوع الصفقات العمومية الى قانون المنافسة من بدء الاعلان عن الصفقة الى غاية المنح النهائي للصفقة, وقد ذكرت المادة 6 من القانون 12/09 فقد تم تحديد الممارسات المقيدة لمبدأ المنافسة "تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة والضمنية عندما تهدف او يمكن ان تهدف الر عرقلة حرية المنافسات أو الحد منها أو الاخلال بها في نفس

[1] هزيل جلول ,المنح المؤقت :جوانبه القانونية ودوره في اضفاء الشفافية في منح الصفقات العمومية ,ملخص,صفحة 1

[2] رحماني راضية ,النظام القانوني لتسوية منازعات الصفقات العمومية,جامعة الجزائر1,اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة,سنة2016/2017 ,صفحة 17

السوق أو في جزء جوهري منه لاسيما عندما الى .....السماح بمنح صفقة عمومية لفائدة أصحاب هذه الممارسات المقيدة ,وشفافية الاجراءات تعني كذلك وضوح وفهم كل الاجراءات المتعلقة بابرام الصفقة العمومية ,مما يسمح بتسهيل الاطلاع على الممارسات الفعلية لهذه الاجراءات من قبل المتعهدين الذين قاموا بتقديم عطاءاتهم وكل من له مصلحة للتأكد من ان عملية انتقاء عملية المتعاقد معه تمت بكل وضوح وتجريد[1] .

:مما سبق يتضح ان مبدأ شفافية الاجراءات مبدأ جد مهم اثناء عملية ابرام الصفقة العمومية فهذا المبدأ يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين قاموا بتقديم عطاءاتهم متابعة والاطلاع على جميع الاجراءات التي تقوم بها المصلحة المتعاقدة اثناء ابرام الصفقة وبالتالي تضمن رضى جميع المتعاملين الاقتصاديين من خلال شافية الاجراءات المتبعة و اي فعل يمس بمبدأ شفافية الاجراءات من شانه ان يجعل المتعاملين الاقتصاديين يحتجون على عدم شفافية الاجراءات

المبحث الثاني : النزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقات العمومية والتسوية الودية لها

المطلب الاول : النزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية

مما سبق تناوله تجلى لنا ان مرحلة ابرام الصفقات العمومية هي اول مرحلة في الصفقة العمومية بحيث تتضمن هذه المرحلة عدة طرق تقوم بها المصلحة المتعاقدة, كطلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة في ابرام الصفقة العمومية ويتضمن اشكال معينة وأسلوب التراضي الذي يشكل الاستثناء في ابرام الصفقة العمومية بالاضافة الى ذلك اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية توجد مجموعة من المبادئ التي اقرها المشرع الجزائري, كمبدأ المنافسة والمساواة وشفافية الاجراءات لضمان نزاهة وسير الصفقة العمومية على احسن ما يرام بحيث تعتبر هذه المبادئ التزامات بالنسبة للمصلحة المتعاقدة وضمانات للمتعاملين الاقتصاديين الذين قاموا بتقديم عطاءاتهم, و اي اخلال بهذه المبادئ من شانه اثارة غضب وعدم رضى المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي امكانية نشوب نزاع بينهم وبين المصلحة المتعاقدة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية .

الفرع الاول :نزاعات ناشئة عن الاخلال بمبدأ الشفافية والعلانية

[1] بن عبد المالك بو فلجة,تسوية المنازعات في مجال الصفقات العمومية في الجزائر,جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس ,سنة 2018/2019,صفحة 42

مصطلح الشفافية ظهر لأول مرة في العلوم الادارية في الثمانينات ,ثم شهد استخدام هذا المصطلح أي مصطلح الشفافية في قوانين أخرى وذلك بهدف تقريب المواطن من الادارة ,ولم ينحصر مصطلح الشفافية في الادارة فقط بحيث انتقل للمجال السياسي ومن بعد ذلك للمجال الاقتصادي ,ثم اتسع هذا المصطلح في العقود العامة بعد التسعينات خاصة العقود المتعلقة بالصفقات العمومية .

فجنحة المحاباة تعتبر نتيجة الاخلال بمبدأ شفافية الاجراءات في الصفقات العمومية والتي امتدت لعقود القانون العام ,كون هذه الجريمة ينطوي وينتج عنها اهدار للمال العام ,وتفشي المفسدة في مجال الصفقات العمومية ,فلقد أقر المشرع الجزائري بوجوب اتباع واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الاموال العمومية وذلك من خلال قانون مكافحة الفساد والوقاية منه وأكد على ضرورة تكريس القواعد التالية :

علانية المعلومات المتعلقة باجراءات ابرام الصفقات العمومية .

الاعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء .

وضع معايير موضعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بابرام الصفقات العمومية ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد الصفقات العمومية .

مما سبق نستنتج ان مبدأ الشفافية يتضمن العديد من المبادئ كالعلانية التي تهدف الى ضمان نجاعة الصفقات العمومية وسيرها على احسن مايرام[1] .

كما يعتبر الاشهار احد وسائل ضمان تحقيق مبدأ الشفافية والعلانية ,فهو فكرة قانونية واقتصادية في نفس الوقت فمن الناحية القانونية يعد الركن القانوني في مجال اجراءات الاعلان عن الصفقة التي تفوق العتبة وكذلك يعتبر التزام وجب اتباعه وتطبيقه من قبل المصلحة المتعاقدة,وفي المقابل يعتبر حق من حقوق المتعامل الاقتصادي ,أما من الناحية الاقتصادية يعتبر الاشهار العنصر الاساسي لدفع عجلة التنمية من خلال اضفاء الشفافية التي تساهم في القضاء على الفساد والرشوة ,فالفساد والرشوة مفهومان اصبحا هاجسين محتلين في اعاقة التنمية والصدارة وبالذات الدول النامية حيث يتم اعتماد الاشهار بالدرجة الاولى كضامن للشفافية وحل للقضاء على العراقيل التي تعوق الاستثمارات في مجال الصفقات العمومية .

[1] دهمون لشلق,دباش علي,منازعات الصفقات العمومية اثناء مرحلة الابرام والتنفيذ وفق قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام 15/247,مذكرة ماستر,جامعة الجلفة ,صفحة 7

أخيرا نخلص الى ان وسيلة الاشهار بمثابة الضمانة التي تمكن الادارة من تبيان احترامها لهذا المبدأ من خلا ل تطبيقها الصارم لاجراءات الاشهار المنصوص عليها قانونا في الاعلان عن الصفقة[1] .

مما سبق نستنتج ان الاشهار وسيلة من الوسائل التي يتم اتباعها واتخاذها من قبل المصلحة المتعاقدة لضمان تحقيق مبدأ الشفافية والعلانية الذي هو مبدأ مهم في الصفقة العمومية وأي اخلال بهذا المبدأ يؤدي كما ذكرنا سابقا الى نشوب نزاع بين المتعامل الاقتصادي والمصلحة المتعاقدة فا ذا ما تأكد المتعامل الاقتصادي من عدم احترام المصلحة المتعاقدة لمبدأ الشفافية والعلانية يحق له الاحتجاج على المصلحة المتعاقدة لان تطبيق مبدأ الشفافية والعلانية يعتبر من حقوق وضمانات المتعامل الاقتصادي في الصفقة العمومية .

ان المشرع الجزائري قام بمنح الادارة سلطة ابرام العقود كونها تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولكن رغم هذه السلطة الا ان المشرع قام بتقييد الادارة ,وذلك من خلال الزامها بضرورة احترام المبادئ الاساسية في التعاقد المتمثلة في مبدأ الشفافية والعلانية ,مبدأ حرية المنافسة ,مبدأ المساواة بين المتنافسين ,بحيث ان كل مخالفة ينتج عنها منازعات اثناء مرحلة الابرام ,وهذا ما جاء في نص المادة 70 من المرسوم الرئاسي 15/247 التي تنص على ضرورة فتح الأظرفة التقنية والمالية جلسة علنية وبحضور كافة المتعهدين الذين يتم اعلامهم سابقا [2] .

مما سبق يتضح لنا ان مبدأ الشفافية والعلانية مبدأ مهم اثناء القيام بعملية ابرام الصفقة العمومية بحث يجب على المصلحة المتعاقدة احترامه وتطبيقه وفق ما تم النص عليه قانونا ,فأي مخالفة أو عدم احترام لهذا المبدأ من شأنه ان يؤدي الى ظهور نزاعات اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية .

الفرع الثاني :النزاعات الناتجة عن الاخلال بمبدأ المساواة بين المتنافسين

مبدأ المساواة بين المتنافسين يقصد به تحقيق المساواة بين جميع مقدمي العروض بحيث تكون المفاضلة والاختيار بينهم على أساس الكفاءات والقدرات المالية اي تكون على أساس موضوعي .

---

[1] رجدال فتيحة ,سعداوي فطيمة, منازعات الصفقات العمومية,مذكرة ماستر,جامعة بجاية ,السنة 2013/2014,صفحة 16

[2] سالمي زينب,حسني حياة ,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية في ظل المرسوم 15/247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ,مذكرة ماستر,جامعة أحمد دراية أدرار,سنة 2018/2019 ,صفحة 14

وقد تم تأكيد ذلك من خلال المرسوم 15/247 بحيث اوجب وأكد المرسوم على ضرورة احترام مبدأ المساواة وذلك لأجل الاستعمال الحسن للمال العام, بحيث تم ذكر في المادة 5 من المرسوم 15/247 على ضرورة احترام والتقيد بمبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الاجراءات وهذا لضمان نجاعة الطلبات العمومية [1].

من خلال هذا يظهر انه لا يجوز للادارة منح فرصة التنافس في الصفقة لبعض ومنع البعض الاخر من المشاركة فيها ولكن يحق لها تحديد من لهم حق الاشتراك في الصفقة ابتداءا ولكن مع احترام مبدأ المساواة وعدم الاخلال به بحيث يعتبر هذا المبدأ مبدأ مكملا ودستوريا وهذا ما اكده الدستور الجزائري في مادته29

ومن وسائل التمييز التي يسمح بها القانون اعطاء الاعفاء لاحد مقدمي العطاءات من دفع التأمين أو من تقديم الاوراق المطلوبة ,ومن وسائل التمييز الواقعة خلق وضع واقعي يضع بعض المتقدمين في الصفقة في وضع أفضل أو أسوء من غيرهم .

لكن هذا المبدأ لا يتم الاخذ به في جميع الاحوال بحيث توجد امتيازات للادارة والتي تتمتع بها في مواجهة المتنافسين اذ باستطاعتها فرض شروط تضامنية على المتقدمين حيث يمكن لها طلب توفير وثائق او شهادات معينة لاتتوافر الا لفئة من الراغبين في التعاقد.

كما تقوم بتحقيق مبدأ المساواة عملية حرمان بعض أصحاب العروض لسبب جزائي وتكفل قوانين العقوبات في مختلف الدول حماية مبدأ المساواة في الصفقات العمومية فتنص على عقوبة لكل من يقوم بالاخلال بشكل او اخر بمبدأ المساواة بين المتنافسين[2] .
ويقتضي تطبيق هذا المبدأ ضمان سلامة المتعاقد مع الادارة من خطر استبعاد المتعامل مع الادارة دون اي سبب قانوني وعدم انصاف حقه في التعاقد,وقد أولى مجلس الدولة أهمية لمبدأ المساواة امام القانون ,كما تم تكريس هذا المبدأ في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن بصفة عامة مما دفع بالمشرع الجزائري الى تكريسه وتطبيقه في قانون الصفقات العمومية بهدف ورغبة منه في تحقيق المساواة بين المتعهدين المترشحين , في ابرام مختلف التعاملات تجنبا لاي تجاوزات وتجدر الاشارة ان المصلحة المتعاقدة وجب عليها الالتزام بالمعاملة

[1] المادة5 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[2] العمدة ريمة,منازعات الصفقات العمومية في التشريع الجزائري ,مذكرة ماستر,جامعة المسيلة ,سنة 2018/2019,صفحة 6

المطابقة لجميع المترشحين دون اي تمييز فالتعاقد لا يجب ان يكون على اسس اعتبارية تفضيلية لان هذا يمس بمبدأ الشفافية .

وكذلك لايجوز للادارة التمييز في منح التعهدات كأن تقوم بمنحها لبعض المترشحين وتقوم بحرمان مترشحين اخرين منها وكذلك يمنع على الادارة خلق وسائل قانونية من شانها التمييز بين المتقدمين للصفقة وعدم جواز منح امتيازات أ وضع عقبات امام المتعهدين الذين يقومون بالترشح للصفقة وذلك كون هذه الوسائل غير مشروعة تماما [1] .

مما سبق نستنتجه ان مبدأ المساواة مبدأ يقضي بمعاملة المترشحين المقدمين لعطاءاتهم نفس المعاملة دون اي تمييز بتفضيل متعامل عن اخر او استبعاد متعامل دون اي وجه قانوني, فأي تمييز او محاباة لمتعاقد ما يعتبر باطلا لانه من شانه اثارة غضب المتعاملين الاخرين ومن شانه كذلك المساس بمبدأ المساواة, الذي هو مبدأ اساسي في ابرام الصفقات العمومية بحيث يجب على المصلحة المتعاقدة احترامه لضمان نجاعة الصفقات العمومية وسيرها على احسن ما يرام.

الفرع الثالث :نزاعات ناتجة عن الاخلال بمبدأ المنافسة العامة

يقتضي ويتضمن مبدأ المنافسة العامة اعطاء الحق لكل المقاولين أو موردين للمهنة التي تختص بنوع من أنواع النشاطات المراد التعاقد عليه من قبل الادارة ,وذلك من خلال تقديم عطاءاتهم لأجل وبقصد التعاقد مع أحدهم وفق الشروط الموضوعة من قبل المصلحة المتعاقدة ,ولايجوز للادارة استبعاد أي من الراغبين في الدخول في التعاقد ومنعهم من المشاركة في طلب العروض ,ويقوم أساس المنافسة على فكرة الليبرالية الاقتصادية القائمة على حرية المنافسة,وكذلك يقوم هذا المبدأ على أساس وقوف الادارة موقفا حياديا ازاء المنافسة,فهي ليست حرة في استخدام سلطتها التقديرية في فئة المقاولين التي تدعوها وتلك التي تبعدها ,ورغم ذلك لا يعتبر هذا المبدأ مطلق اي لا يسري باطلاقه,اذا توجد وتوضع عليه قيود ذلك لاجل المصلحة العامة بحيث تسمح هذه القيود للادارة بابعاد بعض الراغبين في التعاقد مؤقتا أو نهائيا مع الادارة وهذه القيود تتمثل فيما يلي :

اذا تأخر تنفيذ الصفقة بما يجوز المدة المتفق عليها_اذا وقع منه غش او خطا جسيم في ابرام العقد _اذا امتنع عن أداء التامين النهائي أو عن توقيع العقد_اذا وقع منه احتيال في تعامله [2].

---

[1] مباركي ربيحة ,مناديل يسمينة,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ,مذكرة ماستر,جامعة بجاية,صفحة 24

[2] العمدة ريمة,منازعات الصفقات العمومية في التشريع الجزائري ,مرجع سابق,صفحة 7

ان المشاركة امر اختياري ويترك فيه الامر للمتعاقد ويقع لزاما على الادارة ان تأخذ موقفا حياديا تجاه كل المتنافسين ,وبالتالي هدم تفضيل مترشح على اخر والا تم تجريمها واصبحت جريمة محاباة والتي تعني منح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية .

اي اخلال بمبدأ المنافسة العامة ينتج عنه نشوء نزاعات متعلقة بمرحلة ابرام الصفقات العمومية ,بحيث يتمثل هذا الاخلال في حرمان الادارة لأحد المترشحين من المشاركة حتى ولو توفرت في العطاءات المقدمة من قبلهم الشروط الضرورية للصفقة [1] .

اذا مبدأ المنافسة العامة يقضي بفتح المجال لكل من تتوفر فيه الشروط للمشاركة في الصفقة وأي عدم احترام او اخلال بهذه الحقوق من شانه ان يؤدي الى عدم رضى المتعاملين وبالتالي نشوب نزاع بينهم وبين المصلحة المتعاقدة .

الفرع الرابع : نزاعات ناشئة بعد المنح المؤقت للصفقة :

بالرجوع للمادة 82 من المرسوم الرئاسي 15/247 يتضح لنا ان المرسوم اتاح للمتعامل الاقتصادي الحق في تقديم طعن ضد قرار المنح المؤقت الذي تصدره المصلحة المتعاقدة بعد دراستها لجميع العروض ,فقد نصت المادة 82 في فقرتها الاولى على انه يمكن للمتعهد تقديم طعن في قرار المنح المؤقت و الغاءه او اعلان عدم الجدوى او الغاء الاجراء اي توجد حالات كذلك يمكن للمتعهد تقديم طعن ضدها ,فبتقديم الطعن من قبل المتعهد ينشأ نزاع بينه وبين المصلحة المتعاقدة ,والملاحظ من نص المادة 82 ان المرسوم منح حرية الاختيار للمتعهد في تقديم الطعن من عدمه وذلك من خلال عبارة يمكن التي تدل على عدم الزامية تقديم الطعن وبالتالي فالنزاع في حالة المنح المؤقت للصفقة او الغاءه او الغاء الاجراء او اعلان عدم الجدوى لا ينشا الا بعد تقديم المتعهد للطعن امام لجنة الصفقات المختصة [2].

نستنتج ان المشرع الجزائري ومن خلال المرسوم الرئاسي 15/247 اوجب على المصلحة المتعاقدة ان تقوم باتباع مجموعة من المبادئ في ابرامها للصفقة من خلال المادة 5 من المرسوم سابق ذكره كمبدا شفافية الاجراءات والمنافسة وذلك لأجل نجاعة وسير الصفقات العمومية على نحو سلس وجيد يمنع نشوء نزاعات بين المصلحة المتعاقدة والمتعاملين المترشحين, فأي اخلال او تقصير في مبادئ الصفقة العمومية ينتج عنه نشوء نزاعات بين

[1] دهمون لشلق,دباش علي, منازعات الصفقات العمومية اثناء مرحلة الابرام والتنفيذ وفق قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام 15/247,مرجع سابق صفحة10

[2] المادة82 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين وكذلك يمكن ان تنشأ نزاعات حول المنح المؤقت للصفقة من خلال تقديم طعن حول المنح المؤقت للصفقة لدى لجنة الصفقات المختصة .

المطلب الثاني : التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقات العمومية :

بالرجوع للمرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام وفي مادته 82 نجد ان المشرع الجزائري منح المتعهدين حرية الاختيار في تقديم الطعن من عدمه, وذلك من خلال عبارة يمكن للمتعهد ومنح المشرع للمتعهد حق الطعن في اربعة حالات وفق اجراءات واجال معينة تم النص عليها في المادة 82 من نفس المرسوم [1].

ومن خلال ما تم التطرق اليه حول اهمية الصفقات العمومية كونها ترتبط بالمال العام والصالح العام بحيث ان المصلحة المتعاقدة تقوم بالصفقات العمومية لأجل تلبية الحاجيات العامة للمواطنين ,وكذلك بما ان الصفقات العمومية تبرم مع متعاملين اقتصاديين وفق شروط معينة وجب احترامها من كلا طرفي الصفقة , ففي مرحلة ابرام الصفقة تعتمد المصلحة المتعاقدة في اختيارها للمتعامل المتعاقد على أسس معينة موضوعة ومنصوص عليها قانونا وكذلك في المقابل توضع على عاتق المتعامل الاقتصادي شروط معينة لكي يحق له المشاركة ,فعلى سبيل المثال في حالة توفر المتعامل المترشح لجميع الشروط الضرورية وقامت المصلحة المتعاقدة باستبعاده فهنا من حق هذا المتعامل الاحتجاج على قرار المصلحة المتعاقدة مما يؤدي الى نشوب نزاع بينه وبين المصلحة المتعاقدة ,ونظرا لأهمية الصفقات وجب انجازها في اسرع وقت وبالتالي تفادي اي مشكل من شانه تعطيل حاجيات المواطنين لذا وجب ايجاد حلول لحل وفض النزاعات التي تنشأ اثنا ء مرحلة ابرام الصفقة العمومية وتجنبا للحل القضائي الذي يستلزم اجراءات طويلة ومعقدة من شانها تعطيل الصفقة اكثر ,لهذا انتهج المشرع الجزائري اسلوب التسوية الودية من خلال المرسوم 15/247 لأجل فض النزاعات على نحو سريع نظرا لأهمية الصفقات العمومية وقبل التطرق لكيفية التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية سنتحدث عن تعريف التسوية الودية وأهميتها .

تعريف التسوية الودية لنزاعات الصفقة العمومية :

التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والتدابير و الامكانيات التي يسمح القانون والتنظيم باتخاذها ويتيح للأطراف المتنازعة حل نزعاتها بانتهاج

[1] المادة 82 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

هذا الاسلوب ,سواءا في مرحلة ابرام أو تنفيذ الصفقة العمومية وذلك دون اللجوء للقضاء لحل هذه النزاعات,مثل التظلم والطعن الاداري بأنواعه ,طلب رأي لجنة صفقات مختصة ومحددة سلفا ,عقد التسوية أو وسيلة رضائية محددة قانونا واجراءاتها مضبوطة للمتنازعين بوضع حد نهائي للنزاع القائم بينهم[1] .

أهمية التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية :

الاهمية المالية والاقتصادية للتسوية الودية لنزعات الصفقات العمومية :

وذلك يكمن في ان اللجوء للاليات الرضائية لتسوية هذا النوع من هذا النزاعات بدل اللجوء للحل القضائي يعمل على توفير العديد من المصاريف اضافية وزائدة كمصاريف الدعوة وتكاليف المحامي وكذلك مصاريف التنقل والخبرات والمعاينات ومصاريف محاضر التنفيذ واشكالاته لاحقا .

بالاضافة في حالة اللجوء للقضاء يمكن لهذا الاخير أن يحكم بتعويض من شانه ارهاق الاطراف المتنازعة,ومن ثم فان انتهاج المتنازعين لأسلوب التسوية الودية يخول ويتيح لهم امكانية الاتفاق بشأن قيمة التعويض ,التي سيتم تقريرها لاحقا بارادتهم المنفردة وليس بالزام من القضاء,وهو ما ينتج عنه تخفيف العب على خزينة الدولة, وهو ما يذكي الاحساس المتبادل بالمشاركة في تحقيق المشروع وبالتالي يجب على كل طرف من الاطراف المتنازعة التضحية بجزء او شيء من حقوقه حتى يتمكن من بلوغ الهدف .

وكذلك في حالة اللجوء واتباع اليات التسوية الودية من شأنه المساهمة في تحقيق مصالح اقتصادية, كتجنب توقف المشاريع وبالتالي تجنب تلافي كل السلبيات المرافقة له سواءا من حيث التأخر في الانجاز أو تعطيل العمال ,وما هو معلوم عند علماء الاقتصاد والتدبير أن سرعة الانجاز تشكل احدى وسائل قياس نجاح المشروع,لأنه كلما تمكنا من ربح الوقت اثناء الانجاز ينتج عنه القدرة في الحد من المخاطر التي يمكن ان تهدد المشروع وبالتالي التوصل لما هو مخطط له .

وكذلك سرعة الانجاز من شأنها الحد من درجة الاصطدام بمشاكل خارجة عن ارادة الطرفين كأن تنخفض العملة أو ارتفاع أثمنة المواد الأولية بالسوق الدولة وبالتالي تضرر اقتصاديات

[1] نادية يوسفي,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية,مذكرة ماستر ,جامعة المسيلة,سنة2017/2018,صفحة 8

المشروع, وربما يعجز المتعاقد عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما ينتج عنه تعريض المشروع كله للتوقف أو الفسخ ,لان مثل هذه النزاعات من شأنها ارباك الادارة مما يضطرها لاعادة اعلان الصفقة من جديد وبالتالي تكليف الخزينة وتحميلها مصاريف جديدة ,وهذا ما سينتج عنه اثار سلبية على المستوى الاقتصادي بحيث تفقد الثقة لدى المستثمرين ولاسيما الاجانب منهم في التعامل مع الادارة .

الاهمية الاجتماعية والتنموية للتسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية :

الاهمية الاجتماعية والتنموية التي تؤديها التسوية الودية تظهر من خلال تسريعها لوتيرة انجاز المشاريع التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية ,فاتباع سلوكها يغني طرفيها عن عرض نزاعها على المحاكم وما يرافق ذلك من الاجراءات الطويلة والمعقدة والتي تتأخر في فض النزاع ,وبالتالي يلحق ضرر بالمصالح الاجتماعية والتنموية نتيجة اهدار المال العام بتعطيل انجاز المشاريع التي قد تكتسي أهمية حيوية في غالب الاحيان يحتاجها المواطن ,مما يؤثر سلبا على معيشته ومصالحه وكذلك في تمتعه بحقوقه العادية من أمن وتعليم وصحة وثقافة .....الخ.

ذلك ان مثل هذه الاوضاع اصبحت مرفوضة في ظل المقاربات التنموية الحديثة والتي تجعل التنموية البشرية هي عصب كل تنمية وسببا في الاقلاع الاقتصادي بل اصبحت تشكل غاية في حد ذاتها ,فالتماطل في وضع حد للنزاعات التي تثور بين الادارة والمتعاملين المتعاقدين معها ينتج عنه اثار سلبية متعددة سواءا على المستوى الاقتصادي او التنموي او الاجتماعي ,فبالنظر لكون الصفقات العمومية تعتبر وتشكل محركا ورافعة للاقتصاد الوطني فاي تعثر يصيب الصفقات العمومية سيؤثر لا محالة في التوجهات المرسومة مما يمنع ويحول تحقيق الاستثمار العمومية للأهداف الذي كان مسطر لها .

فالناظر بتمعن للدورة التنموية للصفقات العمومية يتضح له ويكتشف انها تنطلق كنفقة عمومية اتشكل من بعد ذلك دخلا يستفيد منه العمال والتقنيون .....,وكذلك يعتبر ربحا بالنسبة للمتعاقد فما تلبث أن تصبح قوة شرائية بيد هؤلاء مما يجعلها تساعد في خلق الرواج التجاري وعلاوة على انها تصبح مصدرا جبائيا يقوم بتغذية خزينة الدولة الممولة لصفقات عمومية أخرى وبذلك تتكررالدورة مرة أخرى ومن هنا يمكن القول بان الخلافات والنزاعات الناشئة بصدد أي صفقة عمومية تساهم في توقف الدورة وتقوم بتعثير مسارها وكذلك تتسبب في هدر الوقت وبالتالي اتخير التنمية ,كما تقلص حظوظ فئة من العمال وفي التوفر على عمل يضمن لهم دخلا من شأنه

تحسين وضعهم المعيشي[1] .

الفرع الاول :اليات التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية :

ان المبدأ الاساسي في تسوية أي نزاع يقتضي ويستوجب ان يتم حل هذا النزاع بشكل ودي في المقام الاول وفي اقرب الاجال لأجل ضمان استمرارية تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع,بحيث كان لزاما البحث عن اجراءات ووسائل بديلة لأجل تسوية النزاعات وحلها وديا دون اتباع اللجوء للقضاء والمثول امامه لأجل هذا حرص المشرع على ايجاد وتبني اساليب واليات لتسوية هذه النزاعات وهذا ما تم تجسيده من خلال المرسوم 15/247 نظرا لارتباط الصفقات العمومية بالمال العام مما ينتج عنه ترتب التزامات وحقوق على الطرفين المتعاقدين,ورغم ذلك قام القانون الجزائري بمنح امتيازات قانونية ومادية واسعة توسع من مركزها وتجعله يفوق مركز المتعامل المتعاقد معه ,مما ينجم عنه خروجها عن السلطة المخولة لها و اصدارها لقرارات غير مشروعة من شأنها المساس بحقوق الافراد مما يتسبب في اثارة منازعات في مرحلة ابرام الصفقة العمومية وذلك عند تصادم مصلحة الادارة مع مصلحة المتعاقد معه بحيث تلجأ لحل هذه المنازعات التي طرحت عليها باتخاذ قرارات واسعة النطاق شاملة للمواضيع التي تهدف من خلالها الى تحقيق التطور الاجتماعي و الاقتصادي في الدولة لذا وجب البحث عن حلول قانونية لأجل دفاع الفرد عن حقوقه مقابل امتيازات وسلطات الادارة الواسعة[2] .

بالرجوع للفقرة الاولى من نص المادة من 82 في من المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية نجد ما يلي :

زيادة على حقوق الطعن المنصوص عليها في التشريع المعمول به يمكن المتعهد الذي يحتج على المنح المؤقت للصفقة او الغائه أو اعلان عدم جدوى أو الغاء الاجراء ,في اطار طلب العروض أو اجراء التراضي بعد الاستشارة ,أن يرفع طعنا لدى لجنة الصفقات المختصة .

من هذه الفقرة نستنتج ان المرسوم منح للمتعهد حق الطعن في اربعة حالات :

المنح المؤقت للصفقة.

الغاء المنح المؤقت للصفقة.

---

[1] بن دعاس سهام ,نظام التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية,ملخص,صفحة4

[2] مباركي ربيحة ,مناديل يسمينة,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام,صفحة27

اعلان عدم الجدوى .

الغاء الاجراء [1].

الفرع الاول : اولا: المنح المؤقت :

اولا : 1:تعريف المنح المؤقت

يعتبر المنح المؤقت اجراءا اعلاميا بموجبه تخطر الادارة المتعاقدة المتعهدين والجمهور باختيارها المؤقت وغير النهائي لمتعاقد ما نظرا لحصوله على أعلى تنقيط فيما يخص العرض المقدم بكل محتوياته وتفاصيله ووفقا للمعايير المحددة في دفتر الشروط .

ووفقا للمادة المذكورة وجب ان يتضمن الاعلان مجموعة بيانات أو عناصر كاسم ولقب الشخص العارض او اسم المؤسسة او الشركة أو المقاولة وموضوع المشروع والسعر وأجال التنفيذ وبصفة عامة المعلومات التي تبرر اختيار الادارة للفائز المعلن عنه مؤقتا .

ويفضل ذكر هذه العناصر بكل دقة لتجنب وتفادي أي لبس وكذلك حتى يتمكن المعنيون من ممارسة حقوقهم المبينة في التشريع الجاري العمل به, وفي المرسوم الرئاسي فيتم في اعلان المنح المؤقت ذكر الجهة المعنية بالتعاقد وموضوع طلب العروض والحصة المعنية محل المنافسة ومجموع نقاط العرض التقني ومجموع نقاط العرض المالي وباقي العروض الاخرى حسب نوع كل صفقة والمجموع العام اسم العرض الفائز مؤقتا أو اسم الشركة أو المؤسسة ومسيرها من العناصر الجوهرية .

اولا : 2:اثار المنح المؤقت

بالرجوع لنص المادة 82 في فقرته الاولى نجد "زيادة على حقوق الطعن النصوص عليها في التشريع المعمول به يمكن للمتعهد الذي يحتج على المنح المؤقت للصفقة ....أن يرفع طعنا لدى لجنة الصفقات المختصة ....." .

ففي هذه المادة استمد الاساس القانوني للحق في الطعن و وهذا امر طبيعي فيخول ويحق لكل عارض ان يتقدم بطعن أمام لجنة الصفقات العمومية وليس امام لجنة الفتح وتقييم العروض [2] .

من خلال هذا التعريف نستنتج ان المنح المؤقت اجراء تقوم به المصلحة المتعاقدة بعد دراستها للعروض المقدمة من قبل المتعهدين ,بحيث تقوم بدراستها عرض بعرض ويتم تنقيط كل عرض على حدى اي منح نقطة لكل عرض وتمنح هذه النقطة على اساس محتويات كل عرض ومدى

[1] المادة82,المرسوم الرئاسي15/247, المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[2] عمار بوضياف,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,دار جسور للنشروالتوزيع ,الطبعة الخامسة,صفحة 297

مطابقته للمعايير التي قامت المصلحة المتعاقدة بوضعها في دفتر الشروط ,فبعد دراسة جميع العروض تقوم المصلحة المتعاقدة بمنح الصفقة مؤقتا لصاحب العرض الذي نال احسن نقطة من بين جميع العروض, فعند منح الصفقة مؤقتا لصاحب أفضل عرض تقوم المصلحة باعلام المتعهدين والجمهور بأنها قامت بمنح الصفقة لمتعاقد ما والملاحظ ان الاعلان عن المؤقت لا يكون فقط بل يكون كذلك للجمهور.

بالاضافة لذلك وجب على المصلحة المتعاقدة عند نشرها للاعلان المؤقت للصفقة ان تقوم بذكر بدقة مجموعة من البيانات كاسم المصلحة المتعاقدة و اسم الشخص الذي نال المنح المؤقت بصفته افضل عرض, سواءا كان هذا الشخص الذي تم منح الصفقة مؤقتا له طبيعيا أو معنويا بحيث وجب كما ذكرنا سابقا على المصلحة المتعاقدة الدقة في معلومات الاعلان وذلك تفاديا لأي غموض ولبس من شانه ان يقع فيه المتعهدون العارضون او المصلحة المتعاقدة .

وكذلك بعد ان تقوم المصلحة المتعاقدة بالمنح المؤقت الذي هو تصرف قانوني وبالتالي تترتب عليه مجموعة من الأثار, ومن بين هذه الاثار التي تنتج عند منح الصفقة مؤقتا لمتعاقد ما هو حق المتعهدين الذين قاموا بتقديم عروضهم بالاحتجاج على المؤقت للصفقة وذلك عن طريق تقديم الطعن أمام اللجنة المختصة, بحيث بالرجوع للفقرة الثانية من نص المادة 82 من المرسوم 15/247 التي تضمنت ما يلي "يجب على المصلحة المتعاقدة السماح للمتعهدين بممارسة حقهم في الطعن لدى لجنة الصفقات العمومية المختصة ,أن تبلغ في اعلان المنح المؤقت للصفقة عن نتائج تقييم العروض التقنية والمالية لحائز الصفقة العمومية مؤقتا ورقم تعريفه الجبائي عند الاقتضاء وتشير الى لجنة الصفقات المختصة بدراسة الطعن ورقم التعريف الجبائي للمصلحة المتعاقدة .

من خلال نص المادة نستنتج ان المرسوم الزم المصلحة المتعاقدة بان تسمح للمتعهدين بممارسة حقهم في الطعن ضد قرار المنح المؤقت للصفقة ,وكذلك ان تذكر في اعلان المنح المؤقت للصفقة بذكر نتائج العروض في مختلف جوانبها سواءا تقنية كانت ام مالية كما تذكر الجهة التي يؤول لها اختصاص النظر والفصل في الطعن المقدم لها من قبل المتعهد.

الفرع الاول : ثانيا: الغاء المنح المؤقت للصفقة :

بالرجوع للمادة 74من المرسوم 15/247 عند حالة تنازل حائز الصفقة العمومية قبل تبليغه الصفقة أو رفض استلام الاشعار بتبليغ الصفقة يمكن للمصلحة المتعاقدة الغاء المنح المؤقت

للصفقة وموصلة تقييم العروض, كذلك يمكن للمصلحة المتعاقدة القيام بالغاء المنح المؤقت للصفقة في حالة تعلق الامر بالصالح العام وفق نص المادة 73 من المرسوم الرئاسي 15/247

الفرع الاول : ثالثا:اعلان عدم الجدوى :

تكون حالة اعلان عدم الجدوى في المنافسة غير المجدية ,وبالرجوع للمرسوم الرئاسي 15/247 في مادته 40 قامت بتحديد حالات عدم جدوى طلب العروض والتي تتمثل في عدم استلام أي عرض أو عندما لا يتم الاعلان بعد تقييم العروض عن مطابقة أي عرض لموضوع الصفقة ولمحتوى دفتر الشروط او عندما لا يمكن ضمان تمويل الحاجات .

وقد قامت المادة 52 من المرسوم 15/247 حالات عدم الجدوى في التراضي بعد الاستشارة وهي عدم استلام اي عرض أو عدم امكانية بعد تقييم العروض المستكملة اختيار اي عرض

فالمرسوم 15/247 قام باستحداث امكانية الطعن في اعلان عدم الجدوى من قبل المتعهدين فهذا الاجراء يعتبر اجراء جديد .

الفرع الاول :رابعا : الغاء اجراء ابرام الصفقة

وفق الفقرة 1و5 من المادة 82 من المرسوم الرئاسي 15/247 يمكن للمصلحة المتعاقدة الغاء اجراء ابرام الصفقة .

وقرار الغاء اجراء ابرام الصفقة في اي مرحلة من مراحل الابرام ولو تم اختيار الحائز على الصفقة و الاعلان عن المنح المؤقت للصفقة من قبل المصلحة المتعاقدة, ولكن قبل المصادقة على الصفقة ويجب على السلطة المختصة ذكر سبب صدور هذا القرار فالمشرع لم يقم بتحديد الحالات التي يتم فيها الغاء اجراء الابرام واكتفى بمنح امكانية الطعن فيها من قبل المتعهدين امام الجهة المختصة مما ترك المجال للسلطة التقديرية من قبل المصلحة المتعاقدة في تحديد حالات الغاء اجراء الابرام .

وعلى سبيل المثال من بين دوافع الغاء اجراء الابرام تتمثل في :

عدم الدقة في تحديد الحاجيات التي ابرمت من أجلها الصفقة .

دوافع المصلحة العامة في حالة حدوث ظروف استثنائية تمنع التنفيذ العادي للصفقة أو تغير المعطيات الاقتصادية والتقنية للخدمة محل طلب العروض وهذا وفقا لنص المادة 73 من

المرسوم الرئاسي 15/247 [1] .

الفرع الثاني :اجال الطعن :

بغرض تمكين مختلف العارضين من ممارسة حقهم في الطعن فرض المرسوم الرئاسي على المصلحة المتعاقدة ذكر النتائج التقنية والمالية لحائز الصفقة ورقم تعريفه الجبائي عند الاقتضاء ذلك الاشارة للجنة الصفقات المختصة لكي يتوجه له المتعهد في تقديمه لطعنه وتذكر كل هذه المعلومات في اعلان المنح المؤقت حسب ما أشارت له المادة82 في فقرتها الثانية .

وبالرجوع لنفس المادة وفي فقرتها 3 يقوم المتعهد الذي يحتج على المنح المؤقت برفع الطعن أمام لجنة الصفقات المختصة في اجل 10 ايام ابتداءا من تاريخ اول نشر اعلان المنح المؤقت للصفقة في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي أو في الصحافة أو في بوابة الصفقات العمومية في حدود المبالغ القصوى المحددة في المادتين 173 و184 من المرسوم الرئاسي واذا تزامن اليوم العاشر مع يوم عطلة أو يوم راحة قانونية يتم تمديد تاريخ الطعن الى يوم العمل الموالي[2] .

اما في حالة الطعن في اعلان عدم الجدوى و الغاء اجراء ابرام الصفقة أو الغاء المنح المؤقت بدءا بحساب أجل عشرة أيام ابتداءا من تاريخ استلام المرشحين أو المتعهدين لرسالة الاعلام الصادرة عن المسلحة المتعاقدة المتضمنة القرار المتخذ من قبلها .

وما يجدر الاشارة اليه الى أن الطعن الاداري يجب أن يفرغ في شكل مكتوب متضمنا عرض للوقائع وتحديدا للطلبات وعند الاقتضاء ذكر النصوص القانونية التي تم تأسيس تظلم المتعهد عليها كما يتوجب على الطاعن تقديم اثباتات عن خرق القانون أو الكشف عن صورة التمييز بين المتنافسين[3] .

كما منح المشرع الحق للمتعهدين الراغبين في الاطلاع على النتائج المفصلة لتقييم ترشيحاتهم وعروضهم التقنية والمالية, وذلك من خلال دعوة المصلحة المتعاقدة لهم من خلال اعلان المنح

---

[1] اكرور مريام, فرقان فاطمة الزهراء, الطعن الاداري المتعلق بابرام الصفقات العمومية ,مقال,مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ,المجلد4,العدد2,السنة2019,صفحة 6

[2] عماربوضياف,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق,صفحة298

[3] اكرورمريام,فرقاني فاطمة الزهراء,الطعن الاداري المتعلق بابرام الصفقات العمومية,مرجع سابق ,صفحة7

المؤقت,وذلك بالاتصال بمصالح المصلحة المتعاقدة في أجل 3 ايام كأقصى حد من يوم نشر اعلان المنح المؤقت للصفقة لتبليغهم بهذه النتائج كتابيا .

أما في حالات اعلان عدم جدوى و الغاء اجراء ابرام الصفقة او الغاء المنح المؤقت يتم اعلام المرشحين والمتعهدين الراغبين في الاطلاع على مبررات قراراتها وذلك عن طريق رسالة موصى عليها مع وصل استلام,من خلال الاتصال بمصالحها في اجل اقصاه 3 ايام من تاريخ استلام الرسالة المذكورة اعلاه لتبليغهم هذه النتائج كتابيا ,وعند اطلاق الاجراء مجددا من قبل المصلحة المتعاقدة توضح في اعلان المنافسة او في رسالة الاستشارة حسب الحالة اذا تعلق الامر باطلاق الاجراء بعد الغاءه او اعلان عدم جدواه .

و اذا قام المتعهد بارسال الطعن بالخطأ الى لجنة الصفقات,يقوم رئيس هذه اللجنة باعادة توجيهها الى لجنة الصفقات المختصة ,ويتم اخبار المتعهد بذلك يتم الاخذ بعين الاعتبار عند دراسة الطعن تاريخ استلامه أول مرة .

أما في حالة ابرام الصفقة عن طريق المسابقة أو طلب العروض المحدود يتم تقديم الطعن في المنح المؤقت للصفقة بعد نهاية الاجراء مرجع سابق[1] .

وتقوم لجنة الصفقات بأخذ قرارها في أجل 15 يوما من تاريخ انقضاء اجل 10ايام المتعلق بالطعن في المنح المؤقت ,ويتم تبليغ هذا القرار للمصلحة المتعاقدة وصاحب الطعن .

أما في حالة الطعن في قرار المنح المؤقت للصفقة لايمكن ان يتم عرض مشروع الصفقة لدراسته الا بعد انقضاء أجل ثلاثين يوما ابتداءا من تاريخ نشر اعلان المنح المؤقت للصفقة الموافق للأجال المحددة,لتقديم الطعن ولدراسة الطعن من طرف لجنة الصفقات المختصة ولتبليغ قرارها وتجتمع في هذه الحالة لجنة الصفقات المحددة تشكيلتها في المواد 171 و173و174و185 أدناه,بحضور ممثل المصلحة المتعاقدة بصوت استشاري[2] .

يعتبر أسلوب الادارة عن طريق اللجان من بين الاساليب المتبعة في مختلف التنظيمات في تسيير أعماله سواءا كانت التنظيمات هذه خاصة او حكومية ,سواءا كانت على المستوى المركزي أو المستوى المحلي وهذا ما شجع تنظيم الصفقات العمومية على انتهاج واستخدام هذا الاسلوب ,لان عقد الصفقة العمومية يفرض وجود عدة رقابات عن طريق لجان الصفات المختصة .

[1] انظر المادة 82, المرسوم الرئاسي 15/247, المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[2] المرجع نفسه

ان اتباع اسلوب الطعن الاداري المسبق في تسوية منازعات الصفقات العمومية ما هو الا احد مجالات الرقابة والتي تكون ادارية خارجية,وهذه الرقابة الخارجية لا تتعدى رقابة المطابقة لأهداف الفعالية والاقتصاد بغية الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الامة وكذا التحقق من طرف لجان مندرجة من المستوى المحلي الى المستوى المركزي تتخصص في تدقيق مطابقة الصفقات للتشريع والتنظيم المعمول به وكذا البرامج التي تم تحديدها في التشريع والتنظيم المعمول به وكذا البرامج المحددة في كل نسبة مالية بطريقة نظامية [1] .

الفرع الثالث : لجان التسوية الودية للنزاعات الناشئة في مرحلة ابرام الصفقة

الفرع الثالث :أولا : اللجنة الجهوية للصفقات :

تختص اللجنة الجهوية للصفقات ضمن حدود المستويات المحددة في المطات 1 الى 4 من المادة 184 من هذا المرسوم,حسب الحالة,بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بالمصالح الخارجية الجهوية للادارات المركزية .

تشكيلة اللجنة :

الوزير المعني أو ممثله ,رئيسا.

ممثل المصلحة المتعاقدة .

ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة).

ممثل عن الوزير المعني بالخدمة ,حسب موضوع الصفقة(بناء,أشغال عمومية,ري)عند الاقتضاء .

ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة .

تحدد قائمة الهياكل التي يسمح لها بانشاء هذه اللجنة بموجب قرار من الوزير المعني [2] .

الفرع الثالث :ثانيا :اللجنة الولائية للصفقات :

تختص اللجنة الولائية للصفقات بدراسة مشاريع :

---

[1] خلف الله كريمة,منازعات الصفقات العمومية في التشريع الجزائري,مذكرة ماجيستير,جامعة قسنطينة1,سنة 2012/2013, صفحة29

[2] المادة 171 من المرسوم 15/247, المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

دفاتر الشروط والصفقات والملاحق التي تبرمها الولاية والمصالح غيرالممركزة للدولة والمصالح الخارجية للادارات المركزية غير تلك المذكورة في المادة 172أعلاه,ضمن حدود المستويات المحددة في المطات 1الى4 من المادة 184و139 من هذا المرسوم,حسب الحالة.

دفاتر الشروط والصفقات التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية المحلية,التي يساوي مبلغها أو يفوق التقدير الاداري للحاجات أو الصفقات ,مائتي مليون دينار(200.000.000دج) بالنسبة لصفقات الاشغال واللوازم ,وخمسين مليون دينار(50.000.00دج) بالنسبة لصفقات

الخدمات,وعشرين مليون دينار(20.000.00 دج)بالنسبة لصفقات الدراسات .

الملاحق التي تبرمها البلديات والمؤسسات العمومية المحلية ضمن حدود المستويات المحددة في المادة 139 من هذا المرسوم.

تشكيلة اللجنة :

الوالي او ممثله,رئيسا.

ممثل المصلحة المتعاقدة .

ثلاثة (3) ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي .

ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة).

مدير المصلحة التقنية المعنية بالخدمة بالولاية ,حسب موضوع الصفقة (بناء, أشغال عمومية,ري),عند الاقتضاء .

مدير التجارة بالولاية[1]

لا يخضع الملحق في مفهوم المادة 136 الى فحص هيئات الرقابة الخارجية القبلية اذا كان موضوعه لا يعدل تسمية الاطراف المتعاقدة والضمانات التقنية و المالية وأجل التعاقد,وكان مبلغه أو المبلغ الاجمالي لمختلف الملاحق لا يتجاوز زيادة أو نقصانا ,نسبة عشرة في المائة

[1] المادة 173 المرسوم 15/247 , المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

(10%) من المبلغ الاصلي للصفقة ويخضع الملحق لهيئة الرقابة الخارجية في حالة ما اذا تضمن خدمات تكميلية في مفهوم المادة 136 أعلاه تتجاوز مبالغها النسبة المحددة أعلاه[1].

الفرع الثالث :ثالثا :اللجنة البلدية للصفقات :

وفق نص المادة 190 من قانون رقم 10/11 المتضمن قانون البلدية على ما يلي :

تتأسس اللجنة البلدية للصفقات طبقا للتنظيم الساري المفعول به المطبق على الصفقات العمومية هذه المادة تم الاشارة فيها بصريح العبارة بأنه لتأسيس لجنة البلدية للصفقات العمومية يتم الخضوع للأحكام المعمول بها في قانون الصفقات العمومية [2] .

تختص اللجنة البلدية للصفقات بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بالبلدية ,ضمن حدود المستويات المنصوص عليها,حسب الحالة ,في المادتين 139و173 من هذا المرسوم.

تشكيلة اللجنة

رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله,رئيسا,

ممثل عن المصلحة المتعاقدة.

منتخبين اثنين (2) يمثلان المجلس الشعبي البلدي.

ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة).

ممثل عن المصلحة التقنية بالخدمة بالولاية ,حسب موضوع الصفقة (بناء,أشغال عمومية, ري) عند الاقتضاء[3].

الفرع الثالث :رابعا :اللجنة القطاعية للصفقات :

تشكيلة اللجنة

الوزير المعني أو ممثله,رئيسا,

---

[1] المادة 136 المرسوم 15/247 , المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[2] مباركي ربيحة منديل يسمينة,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي رقم15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام,مرجع سابق,صفحة34

[3] المادة 174 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

ممثل الوزير المعني,نائب رئيس,

ممثل المصلحة المتعاقدة.

ممثلان (2)عن القطاع المعني .

ممثلان (2) عن وزير المالية (المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للمحاسبة) .

ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة[1]

في حالة غياب رئيس اللجنة القطاعية للصفقات أو حدوث مانع له يقوم نائب الرئيس المذكور في المادة 185 بترأس اللجنة[2] .

صلاحيات اللجنة القطاعية للصفقات :

مراقبة صحة اجراءات ابرام الصفقات العمومية .

مساعدة المصالح المتعاقدة التابعة لها في مجال تحضير الصفقات العمومية واتمام تراتيبها .

المساهمة في تحسين ظروف مراقبة صحة اجراءات ابرام الصفقات العمومية .

كما قام المرسوم 15/247 بالتحدث عن اختصاصات اللجنة القطاعية في المواد 181 و 182و183 و184 .

يعين الوزير المعني بموجب قرار أعضاء اللجنة القطاعية للصفقات ومستخلفيهم بأسمائهم بناءا على اقتراح الوزير الذين يخضعون لسلطته ويتم اختيارهم نظرا لكفاءتهم

وباستثناء الرئيس ونائب الرئيس يتم تعيين أعضاء اللجنة للصفقات ومستخلفوهم من قبل ادارتهم بأسمائهم بهذه الصفة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد[3] .

يحضر الاعضاء الممثلين للمصلحة المتعاقدة والمصلحة المستفيدة من الخدمات اجتماعات لجنة الصفقات القطاعية بانتظام وبصوت استشاري ويكلف ممثل المصلحة المتعاقدة بتقديم جميع المعلومات الضرورية لاستيعاب محتوى الصفقة التي يتولى تقديمها [4] .

[1] المادة 185 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[2] المادة 186 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[3] المادة 187 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[4] المادة 188 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

تتوج الرقابة الممارسة من قبل اللجنة القطاعية للصفقات بمقرر منح أو رفض التأشيرة في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخ ايداع الملف كاملا لدى كتابة هذه اللجنة ويسير أجل دراسة الطعون بموجب أحكام المادة 82 من هذا المرسوم [1] .

تقوم اللجنة القطاعية للصفقات بالمصادقة غلى النظام الداخلي النموذجي الذي تتم الموافقة عليه بموجب مرسوم تنفيذي[2] .

الفرع الثالث :خامسا :لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الاداري :

تختص هذه اللجنة المذكورة في المادة 6 من المرسوم الرئاسي15/247 وفي حدود المستويات المذكورة في المطات من 1الى4 من المادة 184وفي المادة 139 من نفس المرسوم بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بهذه المؤسسات .

تشكيلة اللجنة :

ممثل عن السلطة الوصية,رئيسا,

المدير العام أو مدير المؤسسة أو ممثله.

ممثلين (2) اثنين عن الوزير المكلف بالمالية (المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للمحاسبة).

ممثل عن الوزير المعني بالخدمة حسب موضوع الصفقة (بناء,أشغال عمومية,ري)عند الاقتضاء .

ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة .

تحدد قائمة الهياكل غير الممركزة للمؤسسات الوطنية المذكورة أعلاه بموجب قرار من الوزير المعني[3] .

[1] المادة 189 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[2] المادة 190 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[3] المادة 172 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية المحلية والهيكل غير الممركز للمؤسسة الوطنية ذات الطابع الاداري :

تختص بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بالمؤسسة ضمن حدود المستويات المنصوص عليها حسب الحالة في المادتين 139 و173 من المرسوم15/247

تشكيلة اللجنة :

ممثل السلطة الوصية ,رئيسا,

المدير العام أو ومدير المؤسسة أو ممثله.

ممثل منتخب عن مجلس المجموعة الاقليمية المعنية .

ممثلين(2)اثنين عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة).

ممثل عن المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية حسب موضوع الصفقة (بناء,أشغال عمومية,ري) عند الاقتضاء.

عندما يكون عدد المؤسسات العمومية المحلية التابعة لقطاع واحد كبيرا يمكن للوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني حسب الحالة تجميعها في لجنة واحدة أو اكثر للصفقات العمومية ويكون المدير أو المدير العام للمؤسسة العمومية عضوا فيها حسب الملف المبرمج [1] .

خلاصة الفصل الاول

في سبيل تلبية حاجيات الصالح العام عن طريق انتهاج الدولة لأسلوب الصفقة العمومية تقوم المصلحة المتعاقدة بعقد صفقة وفق مراحل معينة ,اول هذه المراحل هي مرحلة ابرام الصفقة مع متعاملين اقتصاديين لأجل منح الصفقة لأحسن متعهد وفق اعتبارات وشروط تقوم المصلحة المتعاقدة بوضعها مسبقا ,وخلال مرحلة ابرام الصفقة العمومية تتبع المصلحة المتعاقدة مجموعة من الاجراءات والشروط القانونية,كما الزم المشرع المصلحة المتعاقدة من خلال المرسوم 15/247 باتباع هذه الشروط كما الزمها باتباع مجموعة من المبادئ في ابرام الصفقة وذلك لأجل ضمان نجاعة الصفقة ومنحها لأحسن متعهد وفق شروط موضعية تجعل جميع المتعهدين الذين قاموا بتقديم عطاءاتهم راضيين عن اختيار المصلحة المتعاقدة .

[1] المادة 175 المرسوم الرئاسي 15/247 مرجع سابق

اما في حالة عدم احترام المصلحة المتعاقدة لهذه المبادئ والاخلال بها يحتج المتعاملون بعدم احترام المصلحة المتعاقدة لما هو منصوص قانونا ,ويعتبر من حقهم فاحترام مبادئ الصفقة يعتبر ضمانة للمتعاملين الاقتصاديين وفي حالة الاخلال تنتج نزاعات بينهم وبين المصلحة المتعاقدة من شانها ارجاء ابرام الصفقة ,ونظرا لأهمية الصفقة وجب حل هذه النزاعات بأسرع وقت لذا انتهج المشرع اسلوب التسوية الودية لضمان حل نزاعات ابرام الصفقة في اقرب وقت ,وتكون التسوية الودية باتباع مجموعة من الاجراءات كتقديم الطعن بعد منح الصفقة مؤقتا من قبل المتعهد الذي يحتج على اختيار المصلحة المتعاقدة مع ذكر سبب الرفض كان يحتج المتعهد بعدم تطبيق المصلحة المتعاقدة لمبدأ من مبادئ الصفقة ولتقديم الطعن وجب احترام اجراءات واجال هذا الطعن بالاضافة لذلك قام المشرع بادراج مجموعة من اللجان لاجل القيام بالتسوية الودية كلجنة البلدية للصفقات وتقوم هذه اللجان باتباع اجراءات معينة في سبيل حل نزاعات الصفقات اثناء مرحلة الابرام وكذلك معايير معينة كالمعيار المالي, اذا وضع المشرع العديد من الحلول في المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية لاجل فض هذه النزاعات واستمرار الصفقة لاجل تلبية والوصول الى الاهداف التي سطرت لاجلها.

الفصل الثاني : تنفيذ الصفقة العمومية و التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية

بعد انتهاء المصلحة المتعاقدة من اول مرحلة في الصفقة العمومية الا وهي مرحلة ابرام الصفقة العمومية بحيث تمنح المصلحة المتعاقدة الصفقة لأحسن متعهد الذي ينال الصفقة بتوفره على مجموعة من الشروط والمعايير محددة من قبل المصلحة المتعاقدة, يتم الانتقال الى المرحلة الموالية الا وهي مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية وفي هذه المرحلة تقع مجموعة من الالتزامات على عاتق كل من الادارة والمتعاقد معه ويمكن ان تنشأ نزاعات بين المصلحة المتعاقدة والمتعاقدة في حالة الاخلال بهاته الالتزامات او عدم احترام شروط معينة, وكما سبق الذكر اليه ونظرا لأهمية الصفقة العمومية وجب حل اي مشكل يطرأ على تنفيذها في اسرع وقت كاللجوء للتسوية الودية لحل هذه النزاعات لذا سنتطرق في هذا الفصل الى تنفيذ الصفقة العمومية والنزاعات التي تنشا اثناء هذه المرحلة وكيف يتم تسويتها وديا .

المبحث الاول :تنفيذ الصفقة العمومية

المطلب الاول :سلطات الادارة قي مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية :

تمتلك الادارة العديد من السلطات اثناء مرحلة تنفيذ الصفقة العامة نظرا لكونها تهدف الى تلبية الحاجيات العامة والحفاظ على المال العام.

الفرع الاول:سلطة الادارة في الرقابة التوجيه

سلطة الاشراف هي قيام المصلحة المتعاقدة بالتحقق من ان المتعاقد معه يقوم بواجباته على اكمل وجه دون اي تقصير وفق ما تم الاتفاق والنص عليه, فالعقد المبرم بينهما والمقصود بسلطة الرقابة تدخل الادارة لتنفيذ العقد وتوجيه الاعمال والتنفيذ وفق شروط وكيفيات متفق عليها في العقد[1] .

الرقابة بمفهومها الضيق يرادف معنى الاشراف معناها تحقق الادارة من قيام المتعاقد معه بالتزاماته وفق ما تم التعاقد عليه كون سلطة الرقابة مقررة في جميع العقود الادارية سواءا تم النص عليها ام لا وتتجلى هذه الرقابة في العديد من الامور التي تقوم بها الادارة كالزيارة الميدانية لاماكن الشغل وستلام وفحص الوثائق من قبل المتعاقد معه[2] .

اما من حيث مفهومه الواسع يقصد به التوجيه اي حق الادارة في توجيه اعمال المتعاقد معه على عكس الاشراف فان التوجيه يتعدى دور الادارة فيها الى التدخل والتنفيذ في الحالات العدم

[1] عمار بوضياف,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق صفحة 7

[2] ستو مروة, بالطيب امينة ,امتيازات الادارة في عقود الصفقات العمومية في ظل المرسوم15/247 ,مذكرة ماستر,جامعة اضدي مرباح ورقلة,سنة2018/2019 , صفحة 4

المنصوص عليها في العقد والتوجيه يكون باصدار مجموعة من التعليمات كاتباع طريقة معينة .[1]

[1] المرجع نفسه,صفحة 5

الفرع الاول :أولا : اساس سلطة الرقابة على تنفيذ الصفقة العمومية

تعتبر سلطة الرقابة احدى السلطات الهامة بالنسبة للمصلحة المتعاقدة خاصة عندما تتعلق بحق التدخل في تنفيذ الصفقة بحيث تجسد المبدأ السائد في نظرية العقد الاداري التي تقضي بعدم الزام الادارة كما يلزم اطراف العقد المدني أحد أطرافه ويتوقف تحديد اساس سلطة الرقابة على تحديد مصدر هذه السلطة فقد يمت النص على هذه السلطة في العقد الاداري او في الصفقة العمومية أو في دفاتر الشروط وفي بعض الاحيان تستمد هذه السلطة اساسها من التشريعات و القوانين, وفي حالة غياب نص تستمد هذه السلطة اساسها من مقتضيات المرفق العام [1] .

الفرع الاول :ثانيا : ضوابط استعمال سلطة الرقابة

رغم ان المصلحة المتعاقدة لها الحق في الرقابة على تنفيذ الصفقة العمومية من قبل المتعامل المتعاقد معه غير انه يمنع عليها التعسف في استخدام هذه السلطة بغية تحقيق اغراض خاصة ليس لها علاقة بالمصلحة العامة ويجب ان لا تؤدي الى تغيير طبيعة العقد وبالتالي سلطة الرقابة غير مطلقة ومقيدة

ويحكم هذه السلطة ضابطين ضابط عام وضابط خاص .

ثانيا : 1:الضابط العام

[1] سبكي ربيحة,سلطات المصلحة المتعاقدة تجاه المتعامل المتعاقد معها في مجال الصفقات العمومية,مذكرة ماجيستير,جامعة مولود معمري تيزي وزو ,سنة 2013,صفحة 19

يتمثل فان يكون الهدف من الرقابة هو تحقيق المصلحة العامة اي رقابة المصلحة المتعاقدة تكون لاجل الحفاظ على الصالح العام [1] .

[1] ستو مروة, بالطيب امينة ,امتيازات الادارة في عقود الصفقات العمومية في ظل المرسوم15/247,مرجع سابق,صفحة 9

ثانيا : 2:الضابط الخاص

له صلة بالعقد الاداري موضوع الرقابة بحيث يتعين الا يترتب عند استعمال هذه السلطة تعديل طبيعة وشروط العقد اي عند تطبيق الرقابة يجب ان لا تمس بامور جوهرية كطبيعة وشروط العقد [1] .

اذا رغم تمتع المصلحة المتعاقدة بسلطة الرقابة الا انها غير مطلقة ومقيدة بشروط كان يكون الهدف من الرقابة هو حماية والحفاظ على الصالح العام وكذلك ان لاتمس الرقابة بطبيعة وشروط العقد.

الفرع الثاني : سلطة تعديل الصفقة العمومية عن طريق الملحق

تعد هذه السلطة اهم ما يميز العقد الاداري عن بقية عقود القانون الخاص ففي عقود القانون الخاص لا يمكن لأي من اطراف العقد تعديله بصفة انفرادية اي عدم القدرة على تعديل العقد بارادة واحدة والزام الطرف الاخر بهذا على عكس العقد في القانون الخاص فانه في العقد الاداري يمكن للادارة تعديل العقدة بارادتها المنفردة [2] .

من هذا فان سلطة التعديل في العقد الاداري تعتبر معيارا للتمييز بين العقد الخاص والعقد الاداري فأي طرف في العقد الخاص لايمكنه تعديل بنود العقد الا بموافقة الطرف الاخر في العقد .

[1] المرجع نفسه,صفحة 11

[2] عمار بوضياف,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق , صفحة 11

لانه من المبادئ المسلم بها في القانون الخاص ان العقد شريعة المتعاقدين وفي حالة اتمام العقد لايجب على اي طرف من اطراف العقد نقض بنوده او تعديلها الا باتفاق الطرفين ووفق ماتم النص عليه قانونا .

ويكاد يجمع كل من الفقه والقضاء المقارن على ان الادارة قاردة على التعديل في جميع العقود الادارية من قبلها فقط وذلك عائد لحسن سير المرافق العامة .

فاذا اقتضت المصلحة العامة وحسن سير المرفق العام يمكن للادارة التعديل في التزامات المتعامل معه بالزيادة او النقصان حتى لو لم يتم النص على ذلك[1] .

ويكون التعديل عبر الملحق الذي هو عبارة عن وثيقة تعاقدية تبرم في جميع الحالات لاجل زيادة الخدمات او تقليلها و او تعديل بند او بنود في الصفقة .

منه نستخلص ان الملحق ليس عقد مستقل بذاته انما هو تابع للصفقة العمومية [2]

ولكن رغم سلطة الادارة وحقها في التعديل الا انه حق غير مطلق ويجب توفر شروط معينة .

شروط تعديل الصفقة :

وجود ظروف ومستجدات بعد الابرام تستدعي التعديل.

صدور قرار التعديل في حدود مبدأ المشروعية .

أن يتم التعديل داخل اجال تنفيذ الصفقة .

[1] بالسعيد زينة ,القيود الواردة على حرية الادارة لدى التعاقد,مذكرة ماستر,جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ,سنة 2011/2012,صفحة 47

[2] المرجع نفسه,صفحة 48

أن لا يؤدي التعديل الى الاخلال بالتوازن لمالي للصفقة .

أن لايؤدي التعديل لتغيير طبيعة الصفقة وموضوعها [1].

مما سبق نستخلص ان للادارة في مواجهة المتعاقد سلطات عديدة في مواجهة المتعاقد معه من بين هذه السلطات سلطة تعديل الصفقة عن طريق الملحق وهذه السلطة توجد في العقود الادارية على خلاف العقود الخاصة التي لايتم التعديل فيها الا باتفاق أطراف العقد ورغم ان المصلحة المتعاقدة يمكن ان تعدل في الصفقة العمومية بارادتها المنفردة الا ان هذه السلطة مقيدة بشروط وجب توفرها والا اصبح التعديل اجحاف وظلم في حق المتعاقد معه .

الفرع الثالث : سلطة انهاء العقد

بالرجوع للمرسوم الرئاسي15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية نجد ان المشرع منح المصلحة المتعاقدة سلطة انهاء العقد وذلك من خلال المواد 149الى 152 من نفس المرسوم.[2]

العقود الادارية لها نهائية اما طبيعية او غير طبيعية .

فالنهاية الطبيعية للعقد تكون من خلال انتهاء العقد وانقضاء الالتزامات الملقاة على عاتق المتعاقد معه , او في حالة انتهاء المدة المتفق عليها قانونا وتنظيما وفي الحالة الغير العادية ينقضي العقد قبل انتهاء الصفقة وتنفيذها وعدم انتهاء اجال التنفيذ وتتخذ هذه النهاية الصور الاتية :

[1] خليفي جمال عبد الناصر,الملحق في الصفقة العمومية,مذكرة ماستر,جامعة قاصدي مرباح ورقلة,السنة 2015/2016,صفحة 4

[2] المواد من 149الى 152 المرسوم الرئاسي 15/247, المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

الفسخ الاتفاقي للعقد :ويكون هذا الفسخ من خلال اتفاق وتفاهم كلا الطرفين قبل انتهاء مدة الصفقة ويتفقان على مستحقات كل طرف دون اللجوء للقضاء .

الفسخ بقوة القانون : احدى طرق انتهاء الصفقة مسبقا ويكون اما اعمالا للمبادئ العامة كانتهاء محل الصفقة او تطبيقا لبنود عقدية منصوص عليها في الصفقة او في دفتر الشروط كوفاة المقاول.

الفسخ القضائي : ويكون برفع احد اطراف العقد الاداري دعوى امام المحكمة الادارية لاجل فسخ العقد في حالة الاخلال بالالتزامات[1] .

الفسخ الاداري من امتيازات السلطة العامة يكون في صورتين :

الصورة الاولى : فسخ المصلحة المتعاقدة للصفقة دون وجود خطا من المتعاقد معه لاجل المصلحة العامة .

الصورة الثانية انهاء المصلحة المتعاقدة للصفقة اثر اقتراف خطأ من قبل المتعاقد معه ويوقع عليه جزاء رادع نظرا لتقصيره او اخلاله بالتزاماته وهو ما يسمى بالفسخ الجزائي [2].

الفرع الرابع : سلطة مصادرة مبلغ التامين

التأمينات مبالغ مالية يقوم بدفعها المتعاقد معه للمصلحة المتعاقدة كضمان للأخطاء التي من المحتمل ان تصدر منه اثناء تنفيذ الصفقة ولأجل ضمان جدية العرض

[1] محمد بوناب,سلطات المصلحة المتعاقدة في تنفيذ الصفقة العمومية في ظل المرسوم 15/247,مذكرة ماستر,جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي,سنة 2015/2016 ,صفحة 19

[2] المرجع نفسه ,صفحة 20

وبالتالي مصادرة التامين هو جزاء مالي يتمثل في حجز واستحواذ المصلحة المتعاقدة على هذه الاموال عند اخلال المتعاقد معه بالتزاماته وتوقعها الادارة بارادتها المنفردة دون الحاجة الى استصدار حكم قضائي[1] .

المطلب الثاني :التزامات وحقوق المتعاقد مع الادارة

الفرع الاول : التزامات المتعاقد مع الادارة

الفرع الاول :أولا :الضمانات المالية

وجب على المصلحة المتعاقدة اختيار المتعاقد معه الذي له قدرة وكفالة مالية لذا وجب على المتعاقدين اعطاء ضمانات مالية تقوم المصلحة المتعاقدة بالاستحواذ عليها في حالة اخلال المتعاقد معه بالتزاماته وتحدد في دفتر الشروط[2] .

يجب على المصلحة المتعاقدة ان تحرص على ايجاد الضمانات الضرورية التي تتيح او أحسن احسن الشروط لاختيار المتعاملين معها و/الشروط لتنفيذ الصفقة .

تحدد الضمانات المذكورة أعلاه وكذا كيفيات استرجاعها ,حسب الحالة,في دفاتر الشروط أو في الاحكام التعاقدية للصفقة استنادا الى الاحكام القانونية أو التنظيمية[3] .

مما سبق نستخلص ان الضمانات المالية جزاءات تقع على عاتق المتعاقد معه في حالة اخلاله بالتزاماته بحيث تقوم المصلحة المتعاقدة بتسليط هذا الجزاء على المتعاقد معه والاستحواذ على

[1] سبكي ربيحة ,سلطات المصلحة المتعاقدة تجاه المتعامل المتعاقد معها في مجال الصفقات العمومية ,مرجع سابق,صفحة 107

[2] محمد الكامل مختاري,عبد الكريم عواريب,المركز القانوني للمتعامل المتعاقد في عقود الصفقات العمومية ,مذكرة ماستر,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,سنة 2018 ,صفحة 22

[3] المادة 124 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

الضمانات المالية ذلك لكون الصفقة العمومية ترتبط بالحفاظ على المال العام لذا وجب اتخاذ هذه التدابير .

الفرع الاول :ثانيا : الالتزام بالتنفيذ التقني للصفقة

يقوم المتعاقد معه بتنفيذ التزاماته المتفق عليها مع المصلحة المتعاقدة في العقد في الاجال المتفق عليها ووفق الشروط المذكورة في الصفقة .

فالمبدأ العام في الصفقات ان المتعاقد معه يقوم بتنفيذ التزاماته وحده ووفق مسؤوليته ولارتباط الصفقة بالمرفق العام توجد اعتبارات خاصة تراعى في المتعاقد معه ,فاذا ماتم اختيار المتعاقد معه وجب عليه القيام بجميع الاعمال المنسوبة اليه دون التنازل عن اي جزء .

فالمتعاقد معه يلتزم بتحقيق نتيجة معينة تفق عليها مسبقا بينه وبين المصلحة المتعاقدة من خلال التنفيذ الحسن للصفقة وفق الشروط المدرجة في دفتر الشروط[1] .

الفرع الثاني :حقوق المتعامل المتعاقد في الصفقة العمومية

بعد الانتهاء من ابرام الصفقة العمومية تمنح المصلحة المتعاقدة الصفقة العمومية لمتعامل متعاقدة بحيث ينتج عن اعطاء الصفقة لهذا المتعامل المتعاقد تحمله للقيام بمجموعة من الالتزامات كما ذكرنا سابقا في المقابل عند قيام المتعامل المتعاقد بهاته الالتزامات تنشأ وتمنح له مجموعة من الحقوق .

الفرع الثاني :أولا : الحق في المقابل المالي

[1] محمد الكامل مختاري,عبد الكريم عواريب,المركز القانوني للمتعامل المتعاقد في عقود الصفقات العمومية ,صفحة 25

تعتبر الصفقة العمومية عقد معاوضة بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد معه بحيث تلزم المصلحة ا لمتعاقدة المتعاقد معه القيام بمجموعة من الالتزامات, وعند قيام المتعامل المتعاقد معه بهاته الالتزامات تقوم الادارة بمنحه مقابل مالي وفق شروط وكيفيات محددة قانونا[1] .

لان الصفقة العمومية اصطلاحا تعتبر عقد اداري بحيث يرتب اثارا قانونية بعد توافق ارادتين وفق شروط متفق عليها حيث يلزم المتعامل المتعاقد بتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقه, في حين تلزم الادارة بدفع مقابل مالي للمتعاقد معه نظير قيامه بالالتزامات ولقد اعطى المشرع اهمية لتنظيم الاسعار وكيفية دفع المقابل المالي كون الصفقة ترتبط بالمال العام والنفقات العمومية .

فالمتعاقد معه يهدف الى تحقيق ارباح مادية من خلال حقه في العائد المالي الذي يمنح له من قبل الادارة في حالة تنفيذه لالتزاماته فالمقابل المالي هو العائد الذي من خلاله يقوم المتعاقد معه بتغطية مصاريفه ونفقاته ولا يجوز للادارة ان تمس الحق المالي للمتعاقد معه لأنها لا تملك تعديل الشروط المالية للعقد كونها تتعلق بحقوق المتعامل المتعاقد معه [2].

مما سبق نستخلص ان للمتعاقد معه مجموعة من الحقوق التي تترتب على ابرامه لعقد الصفقة العمومية مع المصلحة المتعاقدة من بينها الحق في العائد المالي الذي يعتبر من اهم الحقوق كونه الهدف الرئيسي للمتعاقد معه من ابرام الصفقة بحيث لا يتم المقابل المالي للمتعاقد الا في حالة قيامه بالتزاماته على اكمل وجه ووفق ما تم الاتفاق عليه مسبقا اي الحق المالي هو نتيجة قيام المتعامل المتعاقد بالتزاماته وتتم التسوية المالية للصفقة عن طريق ما يلي :

[1] عمار بوضياف,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 36
[2] محمد الكامل مختاري,عبد الكريم عواريب,المركز القانوني للمتعامل المتعاقد في عقود الصفقات العمومية ,صفحة 30

التسبيق كل مبلغ مدفوع قبل تنفيذ الخدمات موضوع الصفقة يعني ان المتعاقد معه لم يبدأ بتنفيذ التزاماته بعد رغم هذا توقم الادارة بدفع مبلغ مالي لأجل تحفيز المتعاقد معه على القيام بالتزاماته ويقوم المتعاقد معه بتقديم كفالة معادلة للتسبيقات[1] .

لا تدفع التسبيقات الا في حالة الصفقات العمومية التي يفوق مبلغها الخد المنصوص عليها في المادة ثالثة عشر من هذا المرسوم ,واذا قدم المتعامل المتعاقد مسبقا كفالة بقيمة معادلة بارجاع تسبيقات يصدرها بنك خاضع للقانون الجزائري أو صندوق ضمان الصفقات العمومية ,بالنسبة للمتعهدين الجزائريين ,ويجب ان تصدر كفالة المتعهدين الاجانب من بنك خاضع للقانون الجزائري ,يشملها ضمان مقابل صادر عن بنك أجنبي من الدرجة الاولى.

وتحرر كفالة ارجاع التسبيقات حسب نموذج يحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية [2]

الدفع على الحساب كل دفع تقوم به الادارة المتعاقدة نظير تنفيد جزئي لموضوع الصفقة العمومية .

وهو مبلغ من المال يتم دفعه للمتعاقد معه نتيجة قيامه بجزء من أشغال الصفقة العمومية كبناء المساكن أو تسليم موارد للادارة بعض التجهيزات المكتبية في عقد التوريد كان يقوم المتعاقد معه باتمام نسبة معينة من موضوع الصفقة فهنا يطلب من المصلحة المتعاقدة مبلغ مالي نظير هذه النسبة [3] .

---

[1] المرجع نفسه ,صفحة 32

[2] المادة 110 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[3] محمد الكامل مختاري,عبد الكريم عواريب,المركز القانوني للمتعامل المتعاقد في عقود الصفقات العمومية ,صفحة 32

على عكس التسبيق الي تقوم فيه المصلحة المتعاقدة بدفع مبلغ مالي دون أن يقوم بانجاز اي خدمات فان الدفع على الحساب لا يتم الا نظير القيام بنسبة من موضوع الصفقة .

التسوية على رصيد الحساب هو الدفع المؤقت أو النهائي للسعر المنصوص عليه في الصفقة بعد التنفيذ الكامل والمرضي[1] .

من بين الحقوق التي يتمتع بها المتعامل المتعاقد في مواجهة المصلحة المتعاقدة هو حقه في الحصول على المقابل المالي وهذا الحق يعتبر التزام بالنسبة للمصلحة المتعاقدة وتقوم المصلحة المتعاقدة بدفع المقابل المالي بواسطة عدة طرق كالتسبيق مثلا فالتسبيق هو اعطاء مبلغ من المال للمتعاقد معه دون أن يقوم بتنفيذ أي التزامات اي يعتبر دافع تحفيزي للمتعاقد معه لتنفيذ التزاماته بالاضافة لذلك يوجد كذلك الدفع على الحساب الذي هو منح المتعاقد معه مبلغ من المال لكن على عكس التسبيق فان الدفع على الحساب لا يتم الا بانجاز نسبة معينة من الاشغال والتي من خلالها يطالب المتعاقد معه بمبلغ مالي نظير هذه النسبة ويوجد كذلك التسوية على رصيد الحساب التي هي دفع ما تم الاتفاق عليه بعد النتها من تنفيذ الصفقة ورضى المصلحة المتعاقدة عللى هذا التنفيذ ويكون الدفع اما مؤقت أو نهائي الحق في التعويض .

انطلاقا من القانون المدني ومبادئه العامة المقررة فيه فانه في حالة تسبب الادارة بضرر للمتعاقد معه يحق للمتعاقد معه أن يقوم بطلب التعويض من الادارة المتسببة في الضرر الذي لحقه ,بالاضافة الى ذلك اذا نتج عن الادارة أي اخلال بالتزاماتها التعاقدية, كالتجاوز أو الخرق من قبل الادارة فهنا يكون لزاما على الادارة تعويض الاخطاء الناجمة عنها .

[1] المادة 108المرسوم 15/247

ويقوم المتعاقد معه باللجوء للقضاء المختص في جميع الحالات لاثبات خطا الادارة أو تجاوز أحد البنود المنصوص عليها في العقد لأجل التعويض.

وكذلك في حالة القيام بأعمال ثانوية أو تحمل أعباء اضافية وغيرها من الحالات التي تستلزم التعويض[1] .

الفرع الثاني :ثانيا : التعويض على أساس خطا الادارة

للمتعامل المتعاقد حق التعويض عن ما لحقه من ضرر أثناء تنفيذ الصفقة نتيجة خطأ الادارة بحيث يتم اثبات هذا الخطأ الذي قامت به الادارة من قبل المتعاقد معه كعدم وفائها بالتزاماتها تجاه المتعاقد معه أو التأخر في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها وتقوم مسؤولية الادارة على ثلاثة أركان الخطأ ,الضرر,العلاقة السببية ويكون للقاضي السلطة التقديرية في حالة الخطأ المشترك بين الادارة والمتعاقد معه .

الفرع الثاني :ثالثا : التعويض على اساس الاثراء بلا سبب

حق التعويض عن الضرر بالنسبة للتعاقد معه يتعلق بشروط تتعلق بوضعية المتعاقد معه اثناء حدوث الضرر لان اصل تنفيذ الالتزامات التعاقدية أن ينفذ المتعاقد معه ما طلب منه لاغير فأي عمل غير منصوص عليه يقوم به يتحمل مسؤوليته ونتائج مخالفته لما تم الاتفاق عليه ,وفي بعض الاحيان يؤدي المتعاقد معه أعمال تكون لها فائدة مما يثري الادارة ويفقر المتعاقد معه فهنا يطالب بالتعويض على أساس الاثراء بلا سبب[2] .

---

[1] عمار بوضياف ,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 49

[2] محمد الكامل مختاري,عبد الكريم عواريب,المركز القانوني للمتعامل المتعاقد في عقود الصفقات العمومية ,صفحة 33

الفرع الثاني : رابعا:الحق في التوازن المالي

ينجر عن تنفيذ الصفقة اعمال و احداث تثقل كاهل المتعاقد معه وتؤثر على مركزه المالي فهنا يحق له طلب اعاد التوازن المالي للصفقة فاذا كانت اطراف العقود الخاصة متكافئة خلافا لذلك فانه في الصفقة يمن ان تترتب أعباء جديدة على المتعاقد معه لذا وجب مراعاة هذه الاعباء وأخذها بعين الاعتبار من خلال الحفاظ على الحقوق المالية للمتعاقد معه تحفيزا له على تنفيذ التزاماته و اساس نظرية التوازن المالي هو القضاء الفرنسي فنظرية التوازن المالي هي نظرية قضائية محضة يرجع الفضل في وجودها الى القضاء الفرنسي [1] .

يرجع الاخلال بالتوازن المالي نظرا لاستخدام الادارة سلطتها في تعديل العقد ا والى ما ينجر عن تنفيذ العقد من عوارض تتمثل في فعل الامير وتسمى ايضا نظرية المخاطر الاقتصادية والظروف الطارئة والصعوبات المادية غير المتوقعة [2] .

نظرية فعل الامير

توجد عدة تعاريف نظرية الامير من قبل الفقه ,فالمقصود بنظرية فعل الامير هو كل اجراء متخذ من السلطات العامة ينتج عنه زيادة الاعباء المالية او الالتزامات التي تقع على عاتق المتعاقد معه ,والمنصوص عليها في العقد ويطلق عليها المخاطر الادارية وقد تكون هذه الاجراءات من

---

[1] عمار بوضياف ,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 49

[2] محمد الكامل مختاري,عبد الكريم عواريب,المركز القانوني للمتعامل المتعاقد في عقود الصفقات العمومية ,صفحة 34

قبل الادارة او من قبل شخص في شكل قرار فردي او تكون قواعد تنظيمية ,قد يكون في صرة اجراء عام كقانون او لوائح فالمساس في شروط العقد يمكن ان يؤدي الى التأثير في تنفيذه [1].

مما سبق نستنتج ان المتعاقد معه عند منحه الصفقة العمومية تقع على عاتقه مجموعة من الالتزامات يجب عليه القيام بها في مقابل هذه الالتزامات التي تضعها المصلحة المتعاقدة على التعاقد معه ,وفق شروط منصوص عليها في الصفقة العمومية ,يتمتع المتعاقد معه بمجموعة من الحقوق نظير هاته الالتزامات بحيث يجب على المصلحة المتعاقدة احترامها وعدم الاخلال او المساس بها, وتتجلى هذه الحقوق في المقابل المالي نظير تنفيذ الصفقة الذي يدفع وفق طرق معينة وكذلك الحق في التعويض في حالة الحاق ضرر بالمتعاقد معه من قبل المصلحة المتعاقدة وكذلك الحق في التوازن المالي في حالة اضافة أعباء على عاتق المتعاقد معه .

المبحث الثاني: النزاعات الناشئة اثناء تنفيذ الصفقة العمومية والتسوية الودية لها

نسجل ملاحظة جديدة في المرسوم الجديد المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية فالقسم

الحادي عشر منه ,حيث استحدث المشرع مصطلح التسوية الودية للنزاعات بدل تسوية النزاعات التي كانت في المرسوم السابق المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ومنه نستخلص توجه المشرع لارساء قاعدة التسوية الودية في تنفيذ الصفقات العمومية وذلك نظرا لمنافع هذه التسوية لدى كل طرف[2] .

المطلب الاول :النزاعات الناشئة أثناء تنفيذ الصفقة العمومية

[1] عزوز قرشي ,المركز القانوني للمتعاقد في الصفقة العمومية ,مذكرة ماستر,جامعة الجلفة,سنة 2016/2017, صفحة 37

[2] عمار بوضياف ,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 142

تعتبر مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية اهم مرحلة لارتباطها بالتنمية الوطنية والمحلية خاصة لذا من المحتمل حدوث نزاعات من شانها عرقلة و ايقاف تنفيذ الصفقة العمومية, وقد تكون هذه النزاعات نتيجة اخلال من قبل المصلحة المتعاقدة او من قبل المتعاقد معه لذلك وجب تحديد النزاعات التي تنشا من اخلال المصلحة المتعاقدة والنزاعات التي تنشا نظير اخلال المتعاقد معه التي توضع على عاتقه من قبل المصلحة المتعاقدة .

الفرع الاول : النزاعات الناتجة عن اخلال المصلحة المتعاقدة بالتزاماتها

قد يحدث وان تقوم المصلحة المتعاقدة بالاخلال بالتزاماتها المتمثلة في الالتزامات المالية التي تلتزم بدفعها للمتعاقد معه وفق عقد الصفقة المبرم بينهما أو دفتر الشروط او تتأخر في الدفع وفق الاجال المحددة [1].

مما يلحق اضرارا بالمتعاقد معه وهنا يحق للمتعاقد معه استرداد حقه اما الجهات المختصة وتنشا نزاعات متعلقة بالجانب المالي كرفض الادارة مراجعة الاسعار وكذلك تنشا نزاعات مالية نتيجة حجز الادارة لمبلغ الضمان بعد تنفيذ الصفقة .

نشوء نزاعات بسبب استخدام الادارة لسلطاتها والتي منحت لها وذلك من خلال استعمال الادارة لهاته السلطات بنحو غير مشروع ينجم عنه اضرار تلحق بالمتعاقد معه وكذلك يمكن ان تكون اعمال الدارة مشروعة وتلحق ضرر بالمتعاقد معه وفي كلتا الحالتين تقوم الادارة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بالمتعاقد معه [2].

[1] سعاد الاطرش ,المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية ,مذكرة ماستر ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,السنة 2013/2014, صفحة 115

[2] زايدة سامية ,منازعات الصفقات العمومية ,مذكرة ماستر ,جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ,السنة 2015/2016 ,صفحة 22

الفرع الاول :أولا : نزاعات ناشئة عن توقيع الجزاء من قبل الادارة

من بين السلطات الممنوحة الادارة في مواجهة المتعاقد معه هي سلطة الادارة في توقيع الجزاء على المتعاقد معه في حالة اخلاله بالتزاماته المالية, سواءا تمثل هذا الاخلال في عدم تنفيذ الالتزامات او التأخر في تنفيذها وكذلك في حالة تنفيذ الصفقة ولكن بشكل غير مرض للادارة وهذا حق مقرر للادارة حتى ولم يتم النص عليه في العقد ,بحيث لا يمكن للادارة ان تعاقب المتعاقد معه جنائيا وكذلك قبل ان تقوم بتوقيع الجزاءات عليه وجب على الادارة ان تقوم بانذار المتعاقد معه الا في حالات الاستعجال او نص العقد على خلاف ذلك وتتم مراقبة توقيع الجزاءات التي تفرضها الادارة من قبل القضاء الاداري[1] .

الفرع الاول :ثانيا : نزاعات متعلقة بنوع الخدمة المطلوبة

وذلك في حالة فرض المصلحة المتعاقدة خدمات لم يتم الاتفاق عليها في بنود الصفقة هنا يحدث نزاع بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي اي بين طرفي العقد لسبب عدم تحديد الخدمة المطلوبة من المتعامل الاقتصادي بشكل دقيق وكمثال عن ذلك فرض نوع معين من الخدمات غير مذكور في بنود الصفقة العمومية كالتزويد بأجهزة الاعلام الالي دون تحديد نوعيتها[2] .

الفرع الثاني : النزاعات الناشئة عن اخلال المتعاقد معه بالتزاماته

[1] سعاد الاطرش ,المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية ,مرجع سابق , صفحة 119
[2] نادية يوسفي ,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية ,مرجع سابق , صفحة 17

أثناء قيام المتعاقد معه بتنفيذ التزاماته الموقعة عليه من قبل المصلحة المتعاقدة كالامتناع عن تنفيذ التزاماته او التأخير في تنفيذها هنا يحق للمصلحة المتعاقدة اللجوء للقضاء لادانة المقاول أو لدفع المورد على دفع تعويضات او الاعلان على فسخ العقد على حساب الطرف العاجز

وكذلك يمكن للادارة توقيع الجزاءات على المتعاقد معه نتيجة اخلاله بالتزاماته وذلك بموجب السلطات الممنوحة لها[1] .

والهدف من توقيع الجزاءات من قبل الادارة على المتعاقد معه في حالة اخلاله بالتزاماته ليس التوازن المالي و انما الحرص على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرفق العام وبالتالي الحفاظ على المصلحة العامة .

وتنقسم الجزاءات التي توقع من قبل الادارة على المتعاقد معه الى نوعين النوع الاول يتمثل في الجزاءات المالية كغرامة التاخير في حالة عدم مطابقة التنفيذ او مصادرة مبلغ التامين اما النوع الثاني من الجزاءات يتمثل ليس جزاءات مالية و انما يعتبر جزاءات ضاغطة كوضع المقاول تحت الادارة المالية او الشراء على حساب المورد وتوقع هذه الجزاءات في حالات معينة كارتكاب خطا جسيم من قبل المتعاقد و اعذاره اعطاءه مهلة[2] .

اذا توقع المتعاقدان في العقد الاداري خطأ ما وتم وضع له جزاء بعينه وجب على الادارة التقيد بما جاء في العقد لأنه كقاعدة عامة لا يجوز للادارة مخالفته وتطبيق في شانه نصوص لائحة المناقصات لان الاحكام التي تتضمنها اللائحة كانت ماثلة امامها أثناء ابرام العقد [3].

[1] زايدة سامية ,منازعات الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 18
[2] المرجع نفسه صفحة 19
[3] سعاد الاطرش ,المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية ,مرجع سابق , صفحة 20

نزاعات تنشأ بسبب حدث قوة قاهرة بحيث يكون هذا الحدث خارج على قدرة طرفي العقد و لا يمكن لأي منهما توقع حدوثه يمنع بصورة مطلقة القدرة على تنفيذ الالتزامات العقدية او بعضها

وكذلك يمكن ان تنشا نزاعات بسبب حدوث ظرف طارئ ,وهي ظروف غير متوقعة لكن لا تجعل التنفيذ مستحيلا انما ينتج عنها خسائر تلحق بالمتعاقد معه مع الزامية متابعته للتنفيذ لالتزاماته بحيث هنا وجب على الادارة تحمل بعض الخسائر وذلك عن طريق رفع اسعار المواد او ندرة المواد الضرورية للصفقة .

ونظرية الظروف الطارئة ينتج عنها حصول المتعاقد معه على تعويض جزئي من قبل الادارة تحت رقابة القضاء[1] .

ومثال ذلك ما حدث في الجزائر نتيجة انخفاض اسعار الدينار الجزائري ابتداءا من سنة 1991 بحيث ترتب عن هذا الوضع اثار على تنفيذ العقود التي ابرمت من قبل بسبب ارتفاع الاسعار مما ادى بالمتعاقدين بمطالبة الادارة باعادة النظر في الوضعية المالية للعقد[2] .

فهنا في هذه الحالة انخفاض سعر الدينار ظرف خارج عن ارادة المتعاقد معه لذا حق لهم المطالبة باعادة النظر في وضعيتهم والمطالبة بتعويض في حالة ما اذا لحقهم ضرر.

مما سبق تكلمنا على انه عند الانتهاء من عملية ابرام الصفقة العمومية تدخل الصفقة مرحلة التنفيذ ,بحيث في هذه المرحلة يترتب على كل من طرفي الصفقة العمومية حقوق والتزامات وجب احترامها وعدم المساس بها لضمان سير الصفقة العمومية على احسن ما يرام وعدم تعطيل سير الصفقة العمومية, لأجل عدم ايقاف مصالح الصالح العام الذي خدمته هي اساس الصفقة العمومية فحقوق المصلحة المتعاقدة تعتبر التزامات بالنسبة للمتعاقد معه كالقيام بالصفقة على

[1] زايدة سامية ,منازعات الصفقات العمومية , مرجع سابق , صفحة 23
[2] المرجع نفسه صفحة 24

اكمل وجه ووفق ما تم الاتفاق عليه مسبقا في الصفقة العمومية ووفق شروط معينة تم الاتفاق عليها بين طرفي الصفقة العمومية, وكذلك مقابل تحمل المتعاقد معه لمجموعة من الالتزامات تمنح له مجموعة من الحقوق نظير قيامه بالصفقة على اكمل وجه هذه الحقوق تعتبر التزامات بالنسبة للمصلحة المتعاقدة مع المتعاقد معه في الصفقة العمومية على سبيل المثال حق المتعامل معه في الحصول على مقابل مالي يعتبر التزام بالنسبة للمصلحة المتعاقدة وجب عليها القيام به دون اي نقصان ووفق ما تم التفاهم عليه مسبقا ,بين المصلحة المتعاقدة والمتعاقد معه ففي كلتا الحالتين الحالتين اذا اخل احد اطراف الصفقة العمومية بالتزاماته سواءا كان الاخلال من قبل المصلحة المتعاقدة او المتعاقد معه يحق للطرف المتضرر من هذا الاخلال بالالتزامات ان يقوم بطلب تعويض او اصلاح ما تم الخطأ فيه من قبل الطرف الذي قام بالخطأ مهنا ينشا نزاع بين المصلحة المتعاقدة والمتعاقد معه نتيجة الاخلال بالتزام معين .

المطلب الثاني :التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية

كما سبق التطرق اليه بعد الانتهاء من مرحلة ابرام الصفقة ومنح الصفقة للمتعهد الذي يستحقها وفق شروط ومعايير معينة موضوعة من قبل المصلحة المتعاقدة تدخل الصفقة مرحلة التنفيذ ففي هذه المرحلة تقع على عاتق المتعاقد معه التزامات يجب عليه تأديتها, وذلك وفق ما تم الاتفاق عليه مع المصلحة المتعاقدة مقابل ذلك له حقوق نظير قيامه بأعماله تعتبر التزامات بالنسبة للادارة ,اذا في مرحلة التنفيذ لكل طرف حقوق والتزامات فمن الممكن ان يقوم احد اطراف الصفقة باخلال بالتزام معين فهنا ينشا نزاع بين طرفي الصفقة ونظرا لأهمية الصفقة كما ذكرنا سابقا كونها ترتبط بالصالح العام وتلبية حاجياته وكذلك لها صلة بالمال العام وجب حل

هذه النزاعات بأسرع وقت لضمان تنفيذ الصفقة على اكمل وجه وتلبية حاجيات الصالح العام لذلك اقر المشرع مصطلح التسوية الودية لحل هذه النزاعات على نحو سريع .

الفرع الاول: ارساء مبدأ التسوية للنزاعات الناتجة عن التنفيذ

يعتبر مبدأ التسوية الودية للنزاعات الصفقات العمومية مبدأ قديم تضمنته مختلف قوانين وتنظيمات الصفقات العمومية فبالرجوع للمرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية نجد في المادة 153 منه [1].

المادة 153 :تسوى النزاعات التي تطرأ عند تنفيذ الصفقة في اطار الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .

يجب على المصلحة المتعاقدة ,دون المساس بتطبيق احكام الفقرة اعلاه ,ان تبحث عن حل ودي للنزاعات التي تطرأ عند تنفيذ صفقاتها كلما سمح هذا الحل بما ياتي :

ايجاد التوازن للتكاليف المترتبة على كل طرف من الطرفين .

التوصل لأسرع انجاز لموضوع الصفقة .

الحصول على تسوية نهائية اسرع و باقل تكلفة .

وفي حالة عدم اتفاق الطرفين يعرض النزاع امام لجنة التسوية الودية للنزاعات المختصة المنشاة بموجب احكام المادة 154 ادناه لدراسته حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 155 ادناه

يجب على المصلحة المتعاقدة ان تدرج في دفتر الشروط,اللجوع لاجراء التسوية الودية للنزاعات هذا,قبل كل مقاضاة امام العدالة .

[1] عمار بوضياف , شرح تنظيم الصفقات العمومية , مرجع سابق ,صفحة 143

ويجب على اللجنة ان تبحث على العناصر المتعلقة بالقانون او الوقائع لايجاد حل ودي ومنصف,حسب الشروط المذكورة اعلاه ,للنزاعات الناجمة عن تنفيذ الصفقات والمطروحة امامها

يجب ان لا يكون اعضاء اللجنة قد شاركوا في اجراءات ابرام ومراقبة وتنفيذ الصفقة المعنية

ويخضع لجوء المصالح المتعاقدة ,في اطار تسوية النزاعات التي تطرأ عند تنفيذ الصفقات العمومية المبرمة مع متعاملين متعاقدين أجانب ,الى هيئة تحكيم دولية بناءا على اقتراح الوزير المعني ,للموافقة المسبقة اثناء اجتماع الحكومة[1] .

من خلال المادة 153 من المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية يتضح لنا ان المرسوم الرئاسي ارسى واعتمد قاعدة الحل الودي للنزاع الناتج عن التنفيذ ,وهذا تفاديا للنزاع القضائي الذي يكلف اطرافه طول الاجراءات وطول الانتظار[2] .

بالاضافة الى ذلك ما يلاحظ في هذه المادة ان المرسوم الرئاسي اشترط على المصلحة المتعاقدة ادراج اللجوء لحل التسوية الودية ضمن دفتر الشروط.

وكذلك من الشروط التي اقرها المرسوم الرئاسي استقلالية اعضاء اللجنة وعدم مشاركتهم في اجراءات الصفقة كالابرام والمراقبة والتنفيذ .

قبل اتمام الحديث عن موضوع المادة 153 نود ان نعلق على بعض المسائل الشكلية المثارة فيها,تم تكرار كلمة تنفيذ الصفقة في كل من الفقرة الاولى والثانية من هذه المادة مؤكدا التزام المصلحة المتعاقدة بالبحث عن الحل الودي محصور في المنازعات التي تثور اثناء تنفيذ الصفقة ,مما يعني ان المصلحة المتعاقدة في حل من هذا الالتزام التي تثور قبل ابرام الصفقة او

[1] المادة 153 المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
[2] عمار بوضياف ,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 143

بعد غلق الصفقة ,ولعل ما يؤكد هذا التفسير هو ما ورد في صلب المادة من ان هذا الاجراء هدفه التوصل الى انجاز اسرع للصفقة .

والحقيقة اننا نعتقد بان واجب ادراج ضرورة البحث عن تسوية ودية للنزاع في دفتر الشروط ,من شانه توسيع المخاطبين بهذا الالتزام ,وعدم حصره في المصلحة المتعاقدة وذلك لكون دفتر الشروط وثيقة تعاقدية فانه ينتقل للمتعامل المتعاقد معه بما يرتب تقييد حق المتعامل المتعاقد ايضا في اللجوء للقضاء وضرورة البحث عن حل ودي للنزاع قبل فعند ذكر التسوية الودية كحل في دفتر الشروط وجب على كل من طرفي الصفقة اتباع هذا الحل في حالة نشوب نزاع ذلك [1].

يبقى هذا الرأي غير ثابت الى غاية تأكيده من قبل الاجتهاد القضائي الاداري الجزائري ولاسيما وان اللجوء للجان التسوية الودية لنزاعات تنفيذ الصفقة العمومية منصوص عليها في المرسوم15/247 وهو النص المعمول به حاليا اي ان الاجتهاد القضائي لغاية الساعة لم يعالج تطبيق نص المادة153من قانون الصفقات العمومية[2] .

وحسنا فعل المشرع بتبنيه التسوية الودية كحل لمنازعات الصفقات العمومية اثناء التنفيذ لعدم تعطيل المشاريع العمومية و امكانية اطراف النزاع ايجاد حل مناسب لهم لأي منازعة تطرأ اثناء التنفيذ فعند حسم النزاع تستمر مواصلة تنفيذ الصفقة مما يضمن تسليم المشروع وهذا ما يتماشى مع هدف الدولة وخطتها في الصفقات العمومية [3].

من هذه الوسائل الودية نجد التفاوض المباشر بين المصلحة المتعاقدة والمتعاقد معه فالمشرع وضع هذا الطريقة لأجل معالجة النزاعات وحلها ومما سبق تظهر لنا بعض الحالات التي يتم

---

[1] د,بن بوزيد دغبار نورة ,منازعات الصفقات العمومية ,ملخص ,دفاتر السياسة والقانون ,العدد الخامس عشر جوان/ 2016 ,صفحة 446

[2] رحماني راضية ,النظام القانوني لتسوية منازعات الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 115

[3] سعاد الاطرش ,المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 127

فيها اللجوء للتفاوض المباشر كفقدان التوازن المالي لعقد الصفقة العمومية لأحد الاسباب المذكورة سابقا او لأجل تدارك التأخر في انجاز المشاريع اذ نجد انه لا يمكن اللجوء للتفاوض المباشر في الحالات الاخرى على سبيل المثال :

سوء انجاز المتعامل المتعاقد لمحل الصفقة _ عدم احترام طرق الانجاز_ عدم استعمال المواد المطلوبة _عدم اتباع الطرق التقنية المتفق عليها[1] .

من خلال هذا نستنتج ان اللجوء الى التفاوض المباشر يكون في الحالات التي لا ينتج اي خطا من المتعاقد معه اما اذا كان صادرا منه لا يمكن اللجوء للتفاوض المباشر.

الفرع الثاني : ضوابط الحل الودي :

وقد قام المشرع من خلال المرسوم 15/247 نجد ان المشرع قام بوضع ضوابط للحل الودي الذي الزم المصلحة المتعاقدة بانتهاجها تتمثل فيما يلي :

1)احترام الادارة المعنية للاحكام التشريعية التنظيمية المعمول بها :

بحيث انه في حالة ايجاد حل للنزاع بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد معه وكان هذا الحل المتفق عليه بينهما مخالفا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول به يعد هذا الحل باطلا .

2)ايجاد التوازن للتكاليف المترتبة على كل طرف من الطرفين :

من الممكن ان تطرأ ظروف اثناء تنفيذ الصفقة ينتج عنها تحميل المتعامل المتعاقد معه نفقات اكثر ,ففي هذه الحالة وجب على الادارة ان تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف و انصاف المتعامل المتعاقد معه من خلال الحل الودي و اعطاءه الحق في التوازن المالي .

[1] مباركي ربيحة ,منديل يسمينة ,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ,مرجع سابق , صفحة 78

3)التوصل لأسرع انجاز لموضوع الصفقة :

عامل الزمن في تنفيذ الصفقات العمومية يعتبر من العوامل الجد مهمة والتي يجب ان توخذ بعين الاعتبار لذا وجب على الادارة القيام و ايجاد حل ودي في اسرع ممكن لضمان اكمال تنفيذ الصفقة العمومية.

4)الحصول على تسوية نهائية أسرع وبتكلفة اقل :

لكي لا ينتج عن النزاع الناتج عن تنفيذ الصفقة اي زعزعة او تعطيل للمشروع محل الصفقة فرض المشرع على المصلحة المتعاقدة البحث عن حل ودي في اسرع وقت ضمانا لمواصلة تنفيذ الصفقة في اجالها[1] .

في حالة اتفاق الادارة مع المتعاقد معه على حل النزاع وديا يتولى الوزير المعني او مسؤول الهيئة الوطنية المستقلة أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي باصدار مقرر يثبت فيه الاتفاق ويبين طبيعة الالتزامات الجديدة المادة 115 منه .

وما نلاحظه في المرسوم الرئاسي 15/247 وفي مادته 153منه انه قام بذكر عبارة في حالة عدم اتفاق الطرفين ولم يقم بذكر أو التطرق الى حالة الاتفاق, وهذا يعتبر خلل بنظرنا وجب استدراكه لان تنظيم الصفقات العمومية مرسوم اجرائي في أغلب مواده لذا وجب اعطاء أهمية للاتفاق وكيفية تجسيده في وثيقة رسمية لها قوة وحجة النفاذ .

وتجنبا لاي فراغ تنظيمي نقترح ارساء الحل المعتمد في المرسوم الرئاسي لسنة 2010 فاذا ما تم الاتفاق على حل النزاع وديا يتولى الوزير أو مسؤول الهيئة الوطنية المستقلة أو الوالي أو رئيس

[1] زايدة سامية , منازعات الصفقات العمومية , مرجع سابق ,صفحة 56

المجلس الشعبي البلدي باصدار مقرر مثبت فيه الالتزامات الجديدة اي تكريس المادة 115منه .[1]

يمكن لطرفي الصفقة الاتفاق على ايجاد حل ودي لفض وحسم النزاع الذي ينتج عن تنفيذ الصفقة العمومية وذلك عن طريق اللجو لابرام ملاحق للصفقة او عن طريق اللجوء لتعديل أسعار الصفقة العمومية اذا ما تطلب الامر ذلك [2].

وبالرجوع للمادة 153 من المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية في فقرته الثانية : في حالة عدم اتفاق الطرفين,يعرض النزاع امام اللجنة التسوية الودية للنزاعات المختصة بموجب احكام المادة 154 أدناه لدراسته حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 155 أدناه .

الملاحظ من المرسوم الرئاسي 15/247 أنه في حالة عدم توصل طرفي الصفقة الى اتفاق يتم اللجوء الى لجان التسوية الودية .

وكذلك ما يلاحظ من استقراء نص المادة 153 من المرسوم 15/247 أن المشرع قام بذكر النزاعات التي تطرأ عند تنفيذ الصفقات العمومية المبرمة مع متعاملين متعاقدين ,بحيث يخضع لجوء المصالح المتعاقدة في اطار تسوية هذه النزاعات الى هيئة تحكيم دولية بناءا على اقتراح الوزير المعني المعني,للموافقة المسبقة اثناء اجتماع الحكومة .[3]

الفرع الثالث : الالية القانونية للتسوية الودية

[1] عمار بوضياف,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 144
[2] رحماني راضية ,النظام القانوني لتسوية منازعات الصفقات العمومية , مرجع سابق ,صفحة 94
[3] المادة 153 المرسوم 15/247

الفرع الثالث :أولا :عرض النزاع امام لجنة التسوية الودية للنزاعات الناجمة عن تنفيذ الصفقة العمومية :

ان المرسوم الرئاسي الجديد 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية قد حمل في طياته العديد من الادوات و الاحكام كاستحداثه بموجب المادة 154 لجنة تحت مسمى" لجنة التسوية الودية الناجمة عن تنفيذ الصفقات العمومية[1] " .

الفرع الثالث : ثانيا:لجان التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء تنفيذ الصفقة العمومية

بالرجوع للمادة 154 من المرسوم الرئاسي 15/247 نجد :

تنشأ لدى كل وزير و مسؤول هيئة عمومية وكل وال لجنة التسوية الودية للنزاعات الناجمة عن تنفيذ الصفقات العمومية المبرمة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

ثانيا /1:لجنة التسوية الودية للنزاعات في الوزارة والهيئة العمومية

,تختص بدراسة نزاعات الادارة المركزية ومصالحها الخارجية أو الهيئة العمومية والمؤسسات العمومية الوطنية التابعة لها.

تتشكل اللجنة كما ياتي :

ممثل عن الوزير أو مسؤول الهيئة العمومية ,رئيسا .

ممثل عن المصلحة المتعاقدة .

ممثل عن الوزارة المعنية بموضوع النزاع.

ممثل عن المديرية العامة للمحاسبة .

[1] عمار بوضياف ,شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق ,صفحة 146

ثانيا /2: لجنة التسوية الودية للنزاعات في الولاية

,تختص بدراسة نزاعات الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التابعة لها والمصالح غير الممركزة للدولة

تتشكل اللجنة كما ياتي :

ممثل عن الوالي, رئيسا,

ممثل عن المصلحة المتعاقدة ,

ممثل عن المديرية التقنية للولاية المعنية بموضوع النزاع .

ممثل عن المحاسب العمومي المكلف .

يعين أعضاء اللجان المختارون نظرا لكفاءتهم في الميدان المعني ,بموجب مقرر من مسؤول الهيئة العمومية أو الوزير أو الوالي المعني .

ويمكن رئيس اللجنة أن يستعين, على سبيل الاشارة ,بكل كفاءة من شأنها توضيح أشغال اللجنة

ويعين رئيس اللجنة مقررا من ضمن أعضاء اللجنة .

توضع أمانة اللجنة لدى رئيس اللجنة[1] المادة 154 من المرسوم 15/247

وما نلاحظه ان المشرع الجزائري وفق المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية انه قام باعادة هيكلة الرقابة الخارجية للصفقات العمومية حيث قام بالغاء بصفة نهائية اللجان الوطنية للصفقات العمومية, وهي اللجنة الوطنية لصفقات الاشغال واللجنة الوطنية

[1] المادة 154 المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

لصفقات اللوازم واللجنة الوطنية لصفقات الدراسة والخدمات كما قام بالغاء العمل بنظام اللجان الوزارية للقضاء على مركزية الرقابة على الصفقات العمومية من جهة وكذلك للحد من بيروقراطية الاجراءات من جهة أخرى .

كما قام المشرع باضافة اللجنة الجهوية ولجنة الصفقات للمؤسسات العمومية كما تم النص على لجنة خاصة تحت مسمى اللجنة الودية لتسوية النزاعات بموجب المادة 154 من القانون الجديد وهذه اللجان مقسمة الى قسمين :

اللجان المحدثة لدى المصالح المتعاقدة

اللجان القضائية للصفقات العمومية ولجنة التسوية الودية للنزاعات المختصة [1]

نستخلص ان المشرع قام باضافات جديدة من خلال المرسوم الجديد 15/247 كاستحداثه للجان جديدة كاللجان الجهوية ,وحسنا مافعل المشرع وذلك لفض النزاعات على نحو سريع فباستحداث اللجان الجهوية يقل الضغط على اللجان المركزية ويتم حل النزاعات على نحو أسرع .

وكذلك ما نستخلصه ان المشرع في المرسوم 15/247 تكلم عن كيفية تعيين أعضاء اللجان والتي تكن بمقرر اما من مسؤول الهيئة العمومية أو الوالي أو الوزير على حسب اللجنة التي يتم فيها التعيين .

مهام اللجنة

جاء في المادة 153 انه وجب ذكر اللجوء الى التسوية الودية من قبل المصلحة المتعاقدة في دفتر الشروط وذلك قبل اي مقاضاة امام العدالة ,وكذلك المادة 154 من نفس المرسوم نصت

[1] زايدة سامية ,منازعات الصفقات العمومية , مرجع سابق ,صفحة 43

على انشاء لجنة للتسوية الودية للنزاعات الناشئة عن تنفيذ الصفقات العمومية المبرمة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لدى كل من الوزير ومسؤول الهيئة العمومية والوالي ,وهذه المادتين تثير مايلي :

1) عرض النزاع على لجنة التسوية الودية لا يكون الا بعد قيام المصلحة المتعاقدة بمحاولة فض النزاع وديا مع المتعاقد معه فان لم تنجح المصلحة المتعاقدة في ايجاد حل ودي تم اللجوء للجنة التسوية الودية.

2)وجوب عرض النزاع على لجنة التسوية الودية على كل ادارة معنية بتنظيم الصفقات العمومية او المتعامل المتعاقد معه قبل اخذ النزاع للقضاء,وكذلك وجوب اللجوء للجنة التسوية الودية يجب تكريسه في دفتر الشروط الموضوع وفقا لارادة الادارة المنفردة ومصادقة لجنة الصفقات المعنية عليه كما تقدم البيان ويقوم المتعاقد معه بالموافقة عليه بخط يده من خلال عبارة قرئ وقبل وفقا للمادة 67 ويدرج ضمن مشتملات العرض التقني.

3)اختصاص لجنة التسوية الودية للنزاعات الناتجة عن تنفيذ الصفقة العمومية يكون حصرا على لا مرحلة التنفيذ فلا يحق للجنة التدخل في النزاعات الناتجة عن مرحلة الابرام او يمتد اختصاصها لمرحلة بعد تنفيذ الصفقة وذلك لوضوح العبارة في النص المذكور.

4)ان اختصاص لجنة التسوية الودية لنزعات تنفيذ الصفقات العمومية والموكل اليها يتعلق حصرا بالصفقات المبرمة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ,فلا يمتد للصفقات المبرمة مع متعاملين اجنبيين ,لان النزاعات التي تطرأ على تنفيذ الصفقة العمومية المبرمة مع متعاملين

اجنبيين يتم الفصل والحسم فيها على مستويات أخرى تختلف تماما عن النزاعات التي تنشأ بين المتعامل الاقتصادي الوطني والادارة المعنية [1].

الفرع الثالث : ثالثا: الكيفيات القانونية لعمل لجان التسوية الودية

بالرجوع للمرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية نجد ان المادة 155 منه تضمنت الاليات القانونية والاجرائية لبت لجان التسوية الودية في النزاع الذي يعرض أمامها حيث نصت على ان يوجه الشاكي الى أمانة اللجنة تقريرا مفصلا مرفقا بكل وثيقة ثبوتية برسالة موصى عليها مع وصل استلام ,كما يمكنه ايداعه مقابل وصل استلام.

بعد ذلك يقوم رئيس اللجنة بدعوة الجهة التي قامت بتقديم الشكوى برسالة موصى عليها مع وصل استلام لاعطاء رأيها حول النزاع , ويجب عليها تبليغ رأيها لرئيس اللجنة برسالة موصى عليها مع وصل استلام في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ مراسلتها .

والقانون قام بتحديد أجل ثلاثون يوما كأقصى حد ابتداءا من تاريخ جواب الطرف الخصم لابداء اللجنة لرأيها حول النزاع ونص القانون على تعليل اللجنة لرأيها

كما نص القانون على امكانية الاستماع لطرفي النزاع من قبل اللجنة أو تطلب منهما ابلاغها بكل معلومة أو وثيقة من شأنها توضيح أعمالها ,ويتم أخذ رأي اللجنة بأغلبية أصوات أعضائها ,وفي حالة تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

يتم تبليغ رأي اللجنة لطرفي النزاع بارسال موصى عليه مع وصل استلام,ويتم ارسال نسخة من هذا الرأي الى سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام المنشأة بموجب أحكام

[1] عمار بوضياف, شرح تنظيم الصفقات العمومية,مرجع سابق ,صفحة 149

المادة 113 من هذا المرسوم وتبلغ المصلحة المتعاقدة قرارها في رأي اللجنة للمتعامل المتعاقد في أجل ثمانية (8)أيام على أقصى حد ابتداءا من تاريخ تبليغها برسالة موصى عليها مع وصل استلام ويتم اعلام اللجنة بذلك[1] .

كذلك من خلال المادة 155 من المرسوم 15/247 بأنه يتم ارسال نسخة من رأي اللجنة الى سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام التي تم انشائها بموجب أحكام المادة 213 من نفس المرسوم [2] .

لدى ضبط الصفقات العمومية العديد من السلطات من بينها اصدار رأي موجه للجان التسوية الودية للنزاعات ,وكذلك تقوم بالبت في النزاعات الناتجة عن تنفيذ الصفقات العمومية مع المتعاملين الاجانب [3].

الفرع الثالث : رابعا: مزايا عرض النزاع امام لجان التسوية الودية

ينتج عرض الشكوى على لجنة التسوية الودية المعنية سواءا كانت وزارية او محلية على حسب الحال قبل اللجوء للقضاء جملة من المزايا بالنسبة لطرفي النزاع :

1)الوقت المخصص لفض النزاع والفصل فيه من قبل لجنة التسوية الودية لا يعد كبيرا فقد فرض المشرع على اللجنة الحسم في النزاع الذي يعرض عليها في مدة 30 يوم من وقت تلقي اجابة الخصم, وهذا ما معناه محاولة المشرع تقييد اللجنة زمنيا لأجل النظر في النزاع وفضه من خلال اجتماعاتها التي تهدف لايجاد حل ودي بين الطرفين أو اللجوء لمرحلة التقاضي بعد قيام المدعي باللجوء للحنة التسوية الودية وفق المادة155 .

[1] أ ,فاضلي سيد علي ,التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية ,مداخلة ,كلية الحقوق جامعة محمد بوضياف المسيلة ,صفحة 4

[2] المادة 155 المرسوم الرئاسي المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

[3] لمادة 213 المرسوم الرئاسي المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

2)لجان التسوية الودية للنزاعات تحتوي كما تمت رؤيته في تركيبتها البشرية على ممثلين يتمتعون بكفاءة في مجال الصفقات وفق المادة 154 وهذا ما ينتج عنه ان النزاع تمت احالته على لجنة متخصصة متضمن كفاءات لديها مؤهلات عالية وخبرة واسعة ما نتيجته حل النزاع على يد هذه اللجنة المتخصصة.

3) ينتج عن الحل الودي للنزاع من قبل اللجنة المعنية بذلك تجنب اللجوء وعرض النزاع أمام القضاء وذلك نظرا لكون اللجوء للقضاء يتضمن اجراءات طويلة وتبعات مالية بالاضافة ذلك عند اللجوء للقضاء تطول مدة الفصل في النزاع لتعدد درجات التقاضي وهذا في صالح اطراف النزاع [1].

مما سبق نستنتج أن المشرع عمل حسنا من خلال انتهاجه أسلوب التسوية الودية لحل نزاعات التي تنتج عن تنفيذ الصفقات العمومية, فباتباع التسوية الودية لحل النزاع ينتج عنه ربح الوقت لكل من طرفي الصفقة على عكس التسوية عن طريق اللجوء للقضاء لحل النزاع وكذلك الانقاص من التكاليف المالية في حال اللجوء للقضاء, وما يحسب كذلك في أسلوب التسوية الودية ان اعضاء اللجان التي تقوم بالتسوية الودية متخصصون وأصحاب كفاءات في مجال الصفقات وما يضمن بشكل كبير امكانية ايجاد حل للنزاع.

خلاصة الفصل الثاني

بعد الانتهاء من مرحلة ابرام الصفقة العمومية ومنح الصفقة للمتعهد الذي حاز الصفقة وفق الشروط الموضوعة من قبل المصلحة المعنية بذلك تدخل الصفقة مرحلة التنفيذ وهنا يكون المتعاقد معه ملزما بتنفيذ الصفقة وفق ما تم الاتفاق عليه وهذا ما يترتب عنه التزامات على

[1] عمار بوضياف, شرح تنظيم الصفقات العمومية ,مرجع سابق, صفحة 151

عاتق المتعاقد معه وفي نظير هذه الالتزامات بتمتع المتعاقد معه بحقوق في مواجهة المصلحة المتعاقدة وهذه الحقوق تعتبر التزامات بالنسبة لمصلحة المتعاقدة اي في مرحلة التنفيذ يتحمل كل طرف من طرفي الصفقة التزامات معينة ,وفي حالة اخلال او عدم احترام وتنفيذ أي طرف من طرفي الصفقة لهاته الالتزامات تنشأ نزاعات من شأنها تأخير تنفيذ الصفقة ,ولذلك وضع المشرع الجزائري اسلوب التسوية الودية في المرسوم 15/247 بالنسبة لتنفيذ الصفقة العمومية من خلال المواد 153و154و155 فالتسوية الودية هي مجموعة من الوسائل وضعت لضمان حل النزاع باسرع وقت لاجل اكمال تنفيذ الصفقة من خلال انشاء لجان معينة تسهر على ايجاد حل ودي للنزاع بين طرفي الصفقة وفق شروط و اجراءات وأجال معينة وجب اتباعها فالمشرع الزم المصلحة المتعاقدة البحث عن حل ودي قبل اللجوء لاي مقاضاة أمام العدالة وتنجب الاجراءات الطويلة والعقدة والتكاليف المالية التي تنتج عن اللجوء للقضاء,فالتسوية الودية من خلالها يتم فض النزاع في أسرع وقت وباقل التكاليف بالنسبة لطرفي النزاع وذلك من قبل لجان تتضمن اشخاص ذوي كفاءة وخبرة قي ميدان الصفقات العمومية

خاتمة

من خلال ما تم التطرق نستنتج ان للتسوية الودية اهمية جد بالغة بالنسبة للصفقات العمومية فانتهاج المشرع الجزائري لأسلوب التسوية الودية كان نظرا لفوائد ومزايا هذا الحل ,لأنه كما وتم ذكره الصفقات العمومية هي اداة و وسيلة تنموية في يد الدولة لأجل تلبية حاجيات المواطنين المتزايدة يوما بعد يوم,وكذلك تتجلى اهمية الصفقات العمومية في كونها ترتبط بالمال العام ,وخلال ابرام الصفقة العمومية يمكن ان تنشا نزاعات من شانها عرقلة اكمال واتمام الصفقة العمومية لهذا كما ذكرنا سابقا انتهج المشرع الجزائري اسلوب التسوية الودية لتجنب اللجوء للقضاء الذي يكلف كلا طرفي الصفقة العديد من المصاريف والاعباء ,وكذلك من شانه تعطيل الصفقة لمدة اطول وبالتالي التاخر في تلبية حاجيات المواطنين ,فالتسوية الودية تتميز انها تكون خلال مدة وجيزة والمشرع الجزائري اوضح كيف يتم تسوية النزاعات التي تنشا في كل مرحلة من مراحل الصفقة العمومية ,ففي مرحلة ابرام الصفقة العمومية تسوى النزاعات

التي تنشا اثناءها وديا من خلال منح المتعهدين حق الطعن في قرار منح الصفقة العمومية او الغاء منح الصفقة العمومية او الغاء اجراء ابرام الصفقة او اعلان عدم الجدوى وذلك وفق اجال معينة تم النص عليها وهذا الحق تم ذكره في المادة 82 من المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام وكذلك في مرحلة الابرام يتم تسوية النزاع وديا عن طريق انشاء لجان معينة يتحدد اللجوء اليها وفق معايير معينة تم ذكرها في المادة 82, اما في مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية تكون التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناءها من خلال اقتراح ومبادرة المصلحة المتعاقدة بالبحث عن حل ودي لهذه النزاعات وقد الزم المشرع المصلحة المتعاقدة بالبحث عن حل ودي من خلال المادة 153 من المرسوم 15/247

وفي حالة عدم ايجاد حل ودي بين المصلحة المتعاقدة والمتعاقد معه يتم عرض النزاع على لجان مختصة والمذكورة في المادة 154 من المرسوم السابق لأجل تسوية النزاع وديا وذلك وفق شروط و اجراءت معينة تم النص عليها في المادة 155 من نفس المرسوم

اذا فالتسوية الودية هدفها الذي وضعت لأجله فض النزاع في اسرع وقت لضمان اكمال الصفقة العمومية وتلبية الحاجيات العامة .

نتائج الدراسة :

مما سبق التطرق اليه ودراسته نستنتج ان للتسوية الودية اهمية جد بالغة في فض وحل النزاعات التي تطرأ على الصفقة العمومية في كلتا مرحلتيها ,سواءا الابرام والتنفيذ فالوسائل المتبعة من قبل المشرع الجزائري وفق المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفقة تساهم كما ذكرنا في فض النزاعات في أسرع وقت .
كذلك تساهم في تخفيف التكاليف والأعباء المالية التي تقع على عاتق كلا أطراف الصفقة على عكس اللجوء للقضاء الذي يكلف العديد من المصاريف .
وما نستنتجه أن المشرع قام بتوضيح الاجراءات و الأجال المتبعة بالنسبة لكل مرحلة من مراحل الصفقة على حدى.

اقتراحات الدراسة :

الملاحظ من دراستنا لموضوع التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية أن المشرع تكلم عن جميع الامور التي تتعلق بالتسوية الودية من أجال و اجراءات التسوية الودية,لكن لم يقم بوضع تعريف معين لنزاعات الصفقات العمومية رغم أمها هي أساس وموضوع التسوية الودية فلولا

وجود نزاعات اثناء الصفقة العمومية لا يوجد داعي للجوء للتسوية الودية لذا نقترح وضع تعريف لنزاعات الصفقات العمومية .

وكذلك قام المشرع باعطاء أهمية لنزاعات الصفقات العمومية أثناء مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية بحيث تناولها في ثلاث مواد,على عكس التسوية الودية أثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية التي تم تناولها في مادة واحدة لذا نقترح اعطاء أهمية اكبر للتسوية الودية لنزاعات ابرام الصفقة العمومية فلولا مرحلة الابرام ما تم منح الصفقة لمتعهد ما وبالتالي الدخول في مرحلة تنفيذ الصفقات العمومية .

ونقترح كذلك تجنب التعديلات الكثيرة لقانون الصفقات العمومية وبالذات اجراءات التسوية الودية وذلك لأجل التكيف مع هذا القانون فكثرة التعديلات تؤدي في كل مرة محاولة التكيف مع القانون الجديد وبالتالي أخذ مدة لفهم هذا القانون واجراءاته .

قائمة المراجع

أولا :الكتب

عمار بوضياف ,شرح تنظيم الصفقات العمومية,جسور للنشر والتوزيع ,الطبعة الخامسة سنة 2017

ثانيا:الرسائل والمذكرات الجامعية

خلاف صليحة,مبدأ المساواة في تنظيم الصفقات العمومية الجزائري,جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,مذكرة ماجيستير,سنة 2012/2013

خلف الله كريمة,منازعات الصفقات العمومية في التشريع الجزائري,مذكرة ماجيستير,جامعة قسنطينة1,سنة 2012/2013

سبكي ربيحة,سلطات المصلحة المتعاقدة تجاه المتعامل المتعاقد معها في مجال الصفقات العمومية,مذكرة ماجيستير,جامعة مولود معمري تيزي وزو ,سنة 2013

رحماني راضية ,النظام القانوني لتسوية منازعات الصفقات العمومية, اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة, جامعة الجزائر1,سنة2016/2017

بن عبد المالك بوفلجة,تسوية المنازعات في مجال الصفقات العمومية في الجزائر, اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة,جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس,سنة 2018/2019

ثالثا:رسائل الماستر

بالسعيد زينة ,القيود الواردة على حرية الادارة لدى التعاقد,مذكرة ماستر,جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ,سنة 2011/2012

خلاف صليحة,مبدأ المساواة في تنظيم الصفقات العمومية الجزائري,جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,مذكرة ماجيستير,سنة 2012/2013

رجدال فتيحة ,سعداوي فطيمة, منازعات الصفقات العمومية,مذكرة ماستر,جامعة بجاية ,السنة 2013/2014

سعاد الاطرش ,المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية ,مذكرة ماستر ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,السنة 2013/2014

دمبري خليفة اليات تطبيق مبدأ المنافسة في مجال الصفقات العمومية ,مذكرة ماستر ,جامعة محمد بوضياف المسيلة,سنة 2014/2015

داودي نورة ,ضمانات الصفقات العمومية في مرحلتي الابرام والتنفيذ,جامعة اكلي محند او لحاج البويرة,مذكرة ماستر,سنة 2014/2015

مباركي ربيحة ,مناديل يسمينة,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ,مذكرة ماستر,جامعة بجاية,سنة 2015/2016

خليفي جمال عبد الناصر,الملحق في الصفقة العمومية,مذكرة ماستر,جامعة قاصدي مرباح ورقلة,السنة 2015/2016

محمد بوناب,سلطات المصلحة المتعاقدة في تنفيذ الصفقة العمومية في ظل المرسوم 15/247,مذكرة ماستر,جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي,سنة 2015/2016

زايدة سامية ,منازعات الصفقات العمومية ,مذكرة ماستر ,جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ,السنة 2015/2016

امنة شرقي ,تكريس مبدأ الشفافية في اطار الصفقات العمومية ومحاربة جرائمها,جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,مذكرة ماستر,سنة 2016/2017

دهمون لشلق,دباش علي,منازعات الصفقات العمومية اثناء مرحلة الابرام والتنفيذ وفق قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام 15/247,مذكرة ماستر,جامعة الجلفة,سنة 2017/2018

قتال نسيمة,مبدأ الشفافية في ابرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 15/247,مذكرة ماستر,جامعة اكلي محند لحاج البويرة,سنة 2017/2018نادية يوسفي,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية,مذكرة ماستر ,جامعة المسيلة,سنة 2017/2018

محمد الكامل مختاري,عبد الكريم عواريب,المركز القانوني للمتعامل المتعاقد في عقود الصفقات العمومية ,مذكرة ماستر,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,سنة 2018

سالمي زينب,حسني حياة ,التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية في ظل المرسوم 15/247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ,مذكرة ماستر,جامعة أحمد دراية أدرار,سنة 2018/2019

العمدة ريمة,منازعات الصفقات العمومية في التشريع الجزائري ,مذكرة ماستر,جامعة المسيلة ,سنة 2018/2019

ستو مروة, بالطيب امينة ,امتيازات الادارة في عقود الصفقات العمومية في ظل المرسوم15/247 ,مذكرة ماستر,جامعة اضدي مرباح ورقلة,سنة2018/2019

رابعا :مداخلات ومقالات

د,بن بوزيد دغبار نورة ,منازعات الصفقات العمومية ,ملخص ,دفاتر السياسة والقانون ,العدد الخامس عشر جوان/ 2016

فارة سماح ,الملتقى الوطني قانون المنافسة بين تحرير المبادر وضبط السوق, مداخلة بعنوان تفعيل مبدأ المنافسة قراءة في قانون الصفقات, جامعة قالمة

بوزيد بن محمود,تقدير مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية المبرم باسلوب التراضي بعد الاستشارة,مجلة الاجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية,المجلد 7,العدد6 السنة 2018

د,دراج عبد الوهاب,د نادية ظريفي,دور اعمال المنافسة في مرحلة تكوين الصفقة في الحفاظ عل المال العام من خلال المرسوم15/247,مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ,العدد العاشر جوان 2018,المجلد الاول

هزيل جلول,المنح المؤقت :جوانبه القانونية ودوره في اضفاء الشفافية في منح الصفقات العمومية

بن دعاس سهام ,نظام التسوية الودية لمنازعات الصفقات العمومية,مقال,جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

اكرور مريام, فرقان فاطمة الزهراء, الطعن الاداري المتعلق بابرام الصفقات العمومية ,مقال,مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ,المجلد4,العدد2,السنة2019

أ ,فاضلي سيد علي ,التسوية الودية لنزاعات الصفقات العمومية ,مداخلة ,كلية الحقوق جامعة محمد بوضياف المسيلة

خامسا :القوانين والمراسيم

المرسوم 15/247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ,الجريدة الرسمية العدد 50 ,المؤرخ في 16 سبتمبر 2015

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	4
الفصل الاول :التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية.....	6
المبحث الاول : طرق ابرام الصفقة العمومية ومبادئ ابرامها	6
المطلب الاول : طرق ابرام الصفقة العمومية	6
الفرع الاول : طلب العروض.....	6
الفرع الاول :اولا :تعريف طلب العروض	6
الفرع الاول :ثانيا :أشكال طلب العروض	6
الفرع الاول: ثانيا: 1 :طلب العروض المفتوح.....	7
الفرع الاول: ثانيا : 2: طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا.....	8
الفرع الاول: ثانيا : 3:طلب العروض المحدود	8
الفرع الاول: ثانيا : 4:المسابقة.....	10
الفرع الثاني :التراضي	13
الفرع الثاني :أ: التراضي البسيط.....	13
الفرع الثاني :ب: التراضي بعد الاستشارة.....	14
المطلب الثاني :مبادئ ابرام الصفقة العمومية الصفقات العمومية.....	17
الفرع الاول : مبدأ المنافسة.....	17
الفرع الثاني : مبدأ المساواة.....	19
الفرع الثالث :مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية	21

الفرع الرابع :مبدأ شفافية الاجراءات.....22

المبحث الثاني : النزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقات العمومية والتسوية الودية لها.....24

المطلب الاول : النزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية 24

الفرع الاول :نزاعات ناشئة عن الاخلال بمبدأ الشفافية والعلانية 24

الفرع الثاني :النزاعات الناتجة عن الاخلال بمبدأ المساواة بين المتنافسين.....26

الفرع الثالث :نزاعات ناتجة عن الاخلال بمبدأ المنافسة العامة.....28

الفرع الرابع : نزاعات ناشئة بعد المنح المؤقت للصفقة.....29

المطلب الثاني : التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقات العمومية.....30

الفرع الاول :اليات التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة ابرام الصفقة العمومية 33

الفرع الاول : اولا: المنح المؤقت 34

اولا : 1:تعريف المنح المؤقت.....34

اولا : 2:اثار المنح المؤقت.....34

الفرع الاول : ثانيا: الغاء المنح المؤقت للصفقة.....35

الفرع الاول : ثالثا:اعلان عدم الجدوى.....36

الفرع الاول :رابعا : الغاء اجراء ابرام الصفقة.....36

الفرع الثاني :اجال الطعن.....37

الفرع الثالث : لجان التسوية الودية للنزاعات الناشئة في مرحلة ابرام الصفقة.....39

الفرع الثالث :أولا : اللجنة الجهوية للصفقات.....39

الفرع الثالث :ثانيا :اللجنة الولائية للصفقات.....39

الفرع الثالث :ثالثا :اللجنة البلدية للصفقات.....41

الفرع الثالث :رابعا :اللجنة القطاعية للصفقات.....41

الفرع الثالث :خامسا :لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الاداري.....43

خلاصة الفصل الاول.....44

الفصل الثاني : تنفيذ الصفقة العمومية و التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية.....46

المبحث الاول :تنفيذ الصفقة العمومية.....47

المطلب الاول :سلطات الادارة قي مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية.....47

الفرع الاول: سلطة الادارة في الرقابة التوجيه..... 47

الفرع الاول :أولا : اساس سلطة الرقابة على تنفيذ الصفقة العمومية..... 49

الفرع الاول :ثانيا : ضوابط استعمال سلطة الرقابة.....49

ثانيا : 1:الضابط العام.....49

ثانيا : 2:الضابط الخاص.....51

الفرع الثاني : سلطة تعديل الصفقة العمومية عن طريق الملحق.....51

الفرع الثالث : سلطة انهاء العقد.....53

الفرع الرابع : سلطة مصادرة مبلغ التامين.....54

المطلب الثاني :التزامات وحقوق المتعاقد مع الادارة.....55

الفرع الاول : التزامات المتعاقد مع الادارة.....55

الفرع الاول :أولا :الضمانات المالية.....55

الفرع الاول :ثانيا : الالتزام بالتنفيذ التقني للصفقة.....56

الفرع الثاني :حقوق المتعامل المتعاقد في الصفقة العمومية.....56

الفرع الثاني :أولا : الحق في المقابل المالي.....56

الفرع الثاني :ثانيا : التعويض على أساس خطا الادارة.....60

الفرع الثاني :ثالثا : التعويض على اساس الاثراء بلا سبب.....60

الفرع الثاني : رابعا:الحق في التوازن المالي.....61

المبحث الثاني: النزاعات الناشئة اثناء تنفيذ الصفقة العمومية

والتسوية الودية لها.....62

المطلب الاول : النزاعات الناشئة أثناء تنفيذ الصفقة العمومية..... 62

الفرع الاول : النزاعات الناتجة عن اخلال المصلحة المتعاقدة بالتزاماتها....63

الفرع الاول :أولا : نزاعات ناشئة عن توقيع الجزاء من قبل الادارة.....64

الفرع الاول :ثانيا : نزاعات متعلقة بنوع الخدمة المطلوبة.....64

الفرع الثاني : النزاعات الناشئة عن اخلال المتعاقد معه بالتزاماته.....64

المطلب الثاني :التسوية الودية للنزاعات الناشئة اثناء مرحلة

تنفيذ الصفقة العمومية.....67

الفرع الاول: ارساء مبدأ التسوية للنزاعات الناتجة عن التنفيذ.....67

الفرع الثاني : ضوابط الحل الودي.....71

الفرع الثالث : الالية القانونية للتسوية الودية.....73

الفرع الثالث:أولا : عرض النزاع امام لجنة التسوية الودية للنزاعات الناتجة

اثناء تنفيذ الصفقة العمومية.....74

الفرع الثالث : ثانيا:لجان التسوية الوية للنزاعات الناشئة

اثناء تنفيذ الصفقة العمومية.....74

ثانيا /1:لجنة التسوية الودية للنزاعات في الوزارة والهيئة العمومية.....74

ثانيا /2: لجنة التسوية الودية للنزاعات في الولاية.....75

الفرع الثالث : ثالثا: الكيفيات القانونية لعمل لجان التسوية الودية.....78

الفرع الثالث : رابعا: مزايا عرض النزاع امام لجان التسوية الودية....79

خلاصة الفصل الثاني.....80

خاتمة.....81

قائمة المراجع.....84

الفهرس.....87